الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.25

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٥**

الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٨ إلى ١٠٥ (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أعلنت قبل قليل من رفع الجلسة أمس، سنبدأ اليوم بالاستماع إلى الوفود التي ترغب في التكلم تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف بشأن المجموعة ٥، ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أحث جميع المتكلمين على إيجاز بياناتهم حتى يمكننا أن ننتهي من مرحلة البت غدا، وهو أمر يصب في مصلحتنا جميعا.

السيدة جوتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أدلي بالتعليل التالي شرحا للموقف باسم المملكة المتحدة وفرنسا، اللتين انضمتا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/70/L.7، المعنون ”مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة“.

ونود أن نوضح أن المملكة المتحدة وفرنسا تعملان بموجب لوائح داخلية صارمة بخصوص الأثر البيئي للعديد من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا نرى أي صلة مباشرة، كما ورد في مشروع القرار هذا، بين المعايير البيئية العامة ونظام تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف.

وأود أيضا أن أقدم شرحا للموقف، باسم المملكة المتحدة وفرنسا بشأن مشروع القرار A/C.1/70/L.10، المعنون ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“. وقد انضمت المملكة المتحدة وفرنسا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. نحن نؤيد تعميم مسائل نزع السلاح في السياسة الإنمائية، لا سيما في ميدان الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أما بعد،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1535210 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

نحن نرى أنه من الضروري توضيح موقفنا بشأن الجوانب الأخرى لهذا النص.

فمفهوم وجود صلة وطيدة تربط بين نزع السلاح والتنمية يبدو موضع شك بالنسبة لنا إذ أن الظروف التي تفضي إلى نزع السلاح لا تعتمد بالضرورة على التنمية وحدها، كما نرى من تزايد في الإنفاق العسكري من قبل بعض البلدان النامية. ولا توجد صلة تلقائية بين الإثنين، بل علاقة معقدة لا يعكسها هذا المفهوم بدقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي التدقيق في فكرة أن الإنفاق العسكرية يحول بشكل مباشر التمويل من متطلبات التنمية، نظرا لأن الاستثمارات الدفاعية أيضا ضرورية لحفظ السلام وتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية – توفير المعدات البحرية والجوية، على سبيل المثال – وفي ظروف معينة، تعزيز الاستقرار.

وأخيراً، نرى أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين (انظر A/59/119) لا يعطي التقدير الكافي للإجراءات الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد ماكغواير (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لكي أقدم تعليلا للموقف بشأن مشروعي قرارين في إطار المجموعة ٥: A/C.1/70/L.7 و A/C.1/70/L.10.

فالولايات المتحدة لم تشارك في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.7، المعنون ”مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة“. تعمل الولايات المتحدة بموجب لوائح محلية صارمة بشأن الأثر البيئي للعديد من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا نرى أي صلة مباشرة، كما ورد في مشروع القرار هذا، بين المعايير البيئية العامة وتحديد الأسلحة متعدد الأطراف، ولا نعتبر هذه مسألة ذات صلة باللجنة الأولى.

كما أن الولايات المتحدة لم تشارك في بت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/70/L.10، المعنون ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“. وتعتقد حكومة بلدي أن نزع السلاح والتنمية مسألتان منفصلتان. وبالتالي فإننا لا نعتبر أنفسنا ملزمين بموجب الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.

السيدة ديل سول دومينغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد كوبا شرح موقفه فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/70/L.17، المعنون ”المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية“، الذي اعتمد بدون تصويت.

فالموضوع الذي يتناوله مشروع القرار A/C.1/70/L.17 كان قيد نظر اللجنة الأولى لسنوات عديدة، تحديدا منذ عام ١٩٨٠، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤٢/٣٥ المتصل بنظام الأمم المتحدة من أجل تطبيع المعلومات عن النفقات العسكرية. وقد قرر وفد كوبا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن نص مشروع القرار A/C.1/70/L.17، كما فعل في الماضي.

وفي الوقت نفسه، نود أن نسجل أننا، كما أبلغنا مقدمي مشروع القرار في الوقت المناسب، لا نتفق مع صيغة الفقرة التاسعة من الديباجة، التي ترحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣/٦٨. وعندما أنشئ فريق الخبراء الحكوميين، أشار وفد بلدي إلى أننا لم نكن مقتنعين بأن هناك حاجة إلى إنشاء فريق آخر للخبراء لاستعراض عمل أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، بل ينبغي لنا أن نركز على الفريق القائم. ونحن نتمسك بذلك الموقف.

وتعتقد كوبا أن إنشاء أفرقة الخبراء لا ينبغي أن يكون القاعدة بل الاستثناء. وينبغي إعطاء الأولوية للمناقشات والمفاوضات المفتوحة والشفافة بشأن هذا الموضوع تتمتع فيها جميع الدول الأعضاء بفرصة المشاركة على قدم المساواة.

وعلاوة على ذلك، انضممنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار بفهم أن أي توصية نهائية قد ينظر فيها فريق الخبراء الحكوميين يجب أن تحترم أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تغير الطابع الطوعي للمشاركة في الأداة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في عملية تعليل للتصويت بعد التصويت على المجموعة ٥، ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“.

تنتقل اللجنة الآن إلى الورقة غير الرسمية رقم ٤، بدءاً بالمجموعة ٦، المعنونة: ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“.

أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة للكلام في نقطة نظام.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في وقت سابق من هذا الصباح، تلقينا مذكرة من الأمانة العامة بشأن كيفية تناول مشاريع القرارات A/C.1/70/L.13/Rev.1 و A/C.1/70/L.25 و A/C.1/70/L.28/Rev.1 و A/C.1/70/L.36 و A/C.1/70/L.48. ويبدو أنه قد يتعين علينا مناقشة ذلك قبل أن نبدأ العمل على بنود اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن وفداً آخر قد أثار هذه النقطة، اقترح الرئيس إجراء مشاورات غير رسمية مع السيد كيم وون – سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ونأمل أن تبدأ تلك المشاورات هذا الصباح.

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بيت القصيد هنا أننا لن نتمكن من الشروع في البت في أي من مشاريع القرارات تلك حتى نحسم هذه المسألة، ومن هنا نريد أن يكون ذلك واضحا تماماً الآن. ونرى أن البيان الذي صدر لا يعكس المناقشة أو المدخلات التي قُدّمت بالأمس، ومن الضروري إعادة إصدار البيان ليجسد تلك المناقشات قبل أن نتمكن من المضي إلى البت في تلك المشاريع. ونحن سعداء بالعمل مع الأمانة العامة في السعي إلى حل الخلافات، ولكني أود الآن تسجيل تلك النقطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة علماً على النحو الواجب.

أعطي الكلمة لممثل الهند للكلام في نقطة نظام.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، ليس في نيتنا أن نكون عقبة في الطريق الذي تعتزمون سلكه هذا الصباح، ولكن النقاط التي أثارها وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار. وبطبيعة الحال، نحن رهن إشارتكم بشأن أفضل طريقة ترون أنه يجب اتباعها في هذا الأمر.

عقدنا مناقشة مفتوحة بالأمس بحضور الممثل السامي ونشكره على كل الجهود التي ما برح يبذلها لإيجاد حل مقبول للمسألة الهامة جداً التي تواجهنا. وإذا كنا قد بدأنا بالفعل بملاحظة من التشاور المفتوح، فمن رأينا أنه ينبغي المضي قدما بهذه المشاورات بصيغة مفتوحة مماثلة. ونحن رهن إشارتكم تماماً عندما ترغبون في تخصيص الوقت لهذه المناقشة. نود أن نبيّن أيضا بأن لدينا بعض التعليقات على المشروع الذي وضع على بوابة ”QuickFirst“ المتاحة لجميع الوفود. ونحن رهن إشارتكم، ولكن ينبغي المضي قدما بهذه مسألة الهامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقر بما يقوله الممثلون. وفي الوقت نفسه، إذا نظرنا إلى برنامج عمل اللجنة وما وصلنا إليه في هذه اللحظة وطموح اللجنة ككل لإتمام جميع الإجراءات

يوم غد، فمن المهم أن نمضي الآن في عملنا. وقد أحطت علماً بما قيل.

أعطي الكلمة لممثل الصين بشأن نقطة نظام.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود فقط أن أقول إننا لم نستلم حتى البيان من الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه موجود على بوابة ”QuickFirst“

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي للكلام في نقطة نظام.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولاً، أود أن أشدد على أن روسيا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به من فوره زميلنا ممثل الهند. ومن وجهة نظرنا، نود بصفة خاصة أن نبرز بأنه سيكون من المفيد للغاية بالنسبة لنا جميعاً أن نتمكن من فهم التطورات الهامة التي أمامنا. وهي ليست قاصرة على إمكانية استخدام موارد مؤتمر نزع السلاح؛ فهذه ليست مجرد مسألة سياسية، بل أيضاً مسألة مالية تتعلّق بالآلية الوحيدة التي يمكن أن تعالج ويجب أن تعالج القضايا المتصلة بشكل خاص بتزع السلاح النووي في إطار برنامج عمل متوازن. ونود أن نلفت انتباه زملائنا إلى أنه يتعين علينا التساؤل عن سبب تقويضنا للآلية الوحيدة المتاحة لنا. ويجب ألا نخدع أنفسنا. لا يستطيع أي فريق عامل مفتوح العضوية أن يحلّ محلّ مؤتمر نزع السلاح الذي يتمتع بدرجة عالية من الاحترافية والخبرة العميقة.

ومنذ عدة سنوات حتى الآن، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق، ولكن هذا لا يعني بأي حال أن مؤتمر نزع السلاح آيل للفشل. بل يعني أننا نعمل بشكل هزيل. هل تعتقد الوفود حقاً أننا إذا كان لنا أن نجتمع في فريق عامل مفتوح العضوية بأي تركيبة كانت، سيكون بوسعنا العمل بصورة أفضل من الطريقة التي نعمل فيها في إطار مؤتمر نزع السلاح؟ إن وهماً كهذا أمر بالغ الخطورة. كما أن تقويض الآلية الوحيدة للأمم المتحدة القائمة على توافق الآراء والمسؤولة عن المضي قدماً في المفاوضات أمر محفوف جداً بالمخاطر. ويتعين علينا أن نواصل مناقشاتنا ومفاوضاتنا للتأكد من أنه يمكن لهذه الآلية أن تواصل عملها. وأود أن أوضح تلك النقطة بقوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أدعو اللجنة إلى التفكير في جدولنا الزمني الجماعي.

أعطي الكلمة لممثلة فرنسا للكلام في نقطة نظام.

السيدة غويتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود ببساطة أن آخذ الكلمة لأسجّل رسمياً في المحضر أن وفد بلدي يتشاطر تماماً الشواغل التي أثارتها وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند. ومن الملح أن نمضي قدماً في إجراء مزيد من المشاورات من أجل التوصل إلى حل. ويمكن لأعضاء اللجنة أن يطمئنوا إلى أن وفدي على أتم الاستعداد للمساهمة في هذه المناقشات حتى نتمكن من إحراز تقدم في الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها في إطار اللجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل للكلام في نقطة نظام.

السيدة راهامينوف – هونيغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أكرر المشاعر التي أعرب عنها ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند وفرنسا. بينما نعرب عن الشكر للممثل السامي على تخصيص الوقت لمخاطبتنا البارحة، نحن أيضاً لدينا شواغل فيما يتعلق بطريقة التمويل المقترحة بشأن الآثار المرتبة على ذلك في الميزانية البرنامجية. ونعتقد أن هذا يمكن أن يزيد من تعقيد أعمال مؤتمر نزع السلاح ومحاولاته للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. بل وقد يثني هذا بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع

السلاح عن ممارسة قصارى جهودها للمضي قدماً في صياغة اتفاقات. وربما كان من الأفضل إيجاد وسائل تمويل من ضمن تلك المتاحة للأمم المتحدة أو بعض الحلول الأخرى، وبالتأكيد لا يجب أن نفضّل جانباً واحداً من جوانب آلية نزع السلاح على الجانب الآخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أكرر أنه في رأيي ينبغي أن نشرع الآن في البت في المجموعة ٦، المعنونة ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت على المجموعة ٥، ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“.

تنتقل اللجنة الآن إلى الورقة غير الرسمية رقم ٤، بدءاً بالمجموعة ٦، ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“.

أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في وقت سابق من هذا الصباح، تلقينا مذكرة من الأمانة بشأن كيفية التعامل مع مشاريع قرارات A/C.1/70/L.13/Rev.1 و A/C.1/70/L.25 و A/C.1/70/L.28/Rev.1 و A/C.1/70/L.36 و A/C.1/70/L.48. ويبدو لنا أنه قبل أن نبدأ العمل على بنود اليوم فربما علينا مناقشة ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن وفداً آخر قد أثار هذه النقطة، اقترح الرئيس إجراء مشاورات غير رسمية مع السيد كيم وون – سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ونأمل أن تبدأ هذا الصباح.

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن النقطة هي أننا لن نتمكن من الشروع في البت في أي من مشاريع القرارات تلك إلى أن نكون قد حللنا هذه المسألة، ولذلك نريد توضيح ذلك تماماً الآن. ونرى أن البيان الذي صدر لا يعكس المناقشة أو المدخلات التي قُدّمت بالأمس ويلزم إعادة إصدار البيان ليجسد تلك المناقشات قبل أن نتمكن من المضي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. ونحن سعداء بالعمل مع الأمانة العامة لمحاولة حل الخلافات، ولكني أود الآن تسجيل الموقف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة علماً على النحو الواجب.

أعطي الكلمة لممثل الهند بشأن نقطة نظام.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، ليس في نيتنا أن نعترض الطريق الذي تعتزمون أن تسلكوه هذا الصباح، ولكن النقاط التي أثارها وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تستحق بعض الاعتبار. وبطبيعة الحال، نحن رهن إشارتكم بشأن أفضل طريقة ترون أنه يجب المضي بها في هذا الأمر قدماً.

وقد عقدنا مناقشة مفتوحة بالأمس في حضور الممثل السامي ونشكره على كل الجهود التي يواصل بذلها لإيجاد حل مقبول للمسألة الهامة جداً التي تواجهنا. وإذا كنا قد بدأنا بالفعل بنبرة من المشاورة المفتوحة، فمن رأينا أن هذه المشاورات ينبغي أن تمضي قدماً بصيغة مفتوحة مماثلة. ونحن رهن إشارتكم تماماً عندما ترغبون في تخصيص الوقت لهذه المناقشة. كما نود أن نبيّن بأن لدينا بعض التعليقات على المشروع الذي وضع على بوابة QuickFirst والذي أتيح لجميع الوفود. ونحن رهن إشارتكم، ولكن هذه مسألة هامة للمضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنني أقر بما يقوله الممثلون. وفي الوقت نفسه، إذا نظرنا إلى برنامج عمل اللجنة وما وصلنا إليه في هذه اللحظة وطموح اللجنة ككل لإتمام جميع الإجراءات بحلول الغد، فمن المهم أن نمضي الآن في عملنا. وقد أحطت علماً بما قيل.

أعطي الكلمة لممثل الصين بشأن نقطة نظام.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود فقط أن أقول إننا لم نستلم حتى البيان من الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه موجود على بوابة QuickFirst.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولاً، أود أن أشدد على أن روسيا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به للتو زميلنا من الهند. ومن وجهة نظرنا، نود بصفة خاصة أن نؤكد على أنه سيكون من المفيد للغاية بالنسبة لنا جميعاً أن نتمكن من فهم التطورات الخطيرة المعروضة علينا. وهي ليست منحصرة حول إمكانية استخدام موارد مؤتمر نزع السلاح؛ فهذه ليست مجرد مسألة سياسية وإنما أيضاً مسألة مالية تتعلّق بالآلية الوحيدة التي يمكن أن تعالج ويجب أن تعالج القضايا المتصلة، على وجه الخصوص، بنزع السلاح النووي في إطار برنامج عمل متوازن. ونود أن نلفت انتباه زملائنا إلى حقيقة أننا بحاجة إلى التساؤل عن سبب تقويضنا للآلية الوحيدة المتاحة لنا. ويجب ألا نخدع أنفسنا. لا يستطيع أي فريق عامل مفتوح العضوية أن يحلّ محلّ الدرجة العالية من الاحتراف والخبرة العميقة لمؤتمر نزع السلاح.

ومنذ عدة سنوات حتى الآن، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق، ولكن هذا لا يعني بأي حال أن مؤتمر نزع السلاح يفشل. فهذا يعني أننا نعمل بصورة سيئة. هل تعتقد الوفود حقاً أننا إذا كان لنا أن نجتمع في فريق عامل مفتوح العضوية بأي تركيبة كانت، فسنكون قادرين على العمل بصورة أفضل مما نحن داخل مؤتمر نزع السلاح؟ إن وهماً كهذا أمر بالغ الخطورة. كما أن تقويض الآلية الوحيدة للأمم المتحدة القائمة على توافق الآراء والمسؤولة عن المضي قدماً في المفاوضات أمر محفوف جداً بالمخاطر. ويتعين علينا أن نواصل مناقشاتنا ومفاوضاتنا للتأكد من أن هذه الآلية يمكن أن تواصل عملها. وأود أن أوضح تلك النقطة بقوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أدعو اللجنة إلى التفكير في جدولنا الزمني الجماعي.

أعطي الكلمة لممثلة فرنسا بشأن نقطة نظام.

السيدة غويتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود ببساطة أن آخذ الكلمة لأسجّل رسمياً في المحضر أن وفد بلدي يشاطر تماماً الشواغل التي أثارتها وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند. ومن الملح أن نمضي قدماً في إجراء مزيد من المشاورات من أجل التوصل إلى حل. ويمكن لأعضاء اللجنة أن يطمئنوا إلى أن وفد بلدي على أتم الاستعداد للمساهمة في هذه المناقشات حتى نتمكن من إحراز تقدم في الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها في إطار اللجنة الأولى.

أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل بشأن نقطة نظام.

السيدة راهامينوف – هونيغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أكرر المشاعر التي أعرب عنها ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند وفرنسا. وفي حين أننا نشكر الممثل السامي على أخذ الوقت لمخاطبتنا البارحة، فإننا أيضاً لدينا شواغل فيما يتعلق بطريقة التمويل المقترحة فيما يتعلق بآثار الميزانية البرنامجية. ونعتقد أن هذا

يمكن أن يزيد من تعقيد أعمال مؤتمر نزع السلاح ومحاولاته للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. بل وقد يثني هذا بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح عن ممارسة قصارى جهودها في صياغة اتفاقات للمضي قدماً. وربما كان من الأفضل إيجاد وسائل التمويل من ضمن تلك المتاحة للأمم المتحدة أو بعض الحلول الأخرى، وبالتأكيد لا أن نفضّل جانباً واحداً من جوانب آلية نزع السلاح على الجانب الآخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أكرر أنه في رأيي ينبغي أن نشرع الآن بالمجموعة ٦، ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“.

والمسألة التي أثارتها عدة وفود واضحة جدا، وقد أحيطَ علما بها على النحو الواجب. ويعني ذلك أيضا أنه قبل أن نصل إلى المجموعة ١، ”الأسلحة النووية“، في الصفحة ٢ من الورقة غير الرسمية رقم ٤، فإن تلك المسألة يتعين حلها. ولقد بلغتني الرسالة مدوية وواضحة من اللجنة. وفي الوقت نفسه، من مصلحتنا الجماعية أن نشرع في التصويت على المجموعة ٦. وأدعو الآن جميع الوفود إلى الامتناع عن الادلاء ببيانات إضافية.

أعطي الكلمة لممثل المكسيك بشأن نقطة نظام.

السيد ساندوفال (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود مجرد توجيه الشكر إلى الأمانة العامة على تعميم المذكرة التي طال انتظارها بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1. وبما أنني متأكد من أن الوفود تعلم ذلك، فإن وفد بلدي لم يكن على خطأ. والسابقة التي حدثت عام ٢٠١٢ أُخذت في الاعتبار على النحو الواجب. ومشروع القرار لا يتضمن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، ويمكن تمويله كما كان الحال في الماضي، باستخدام موارد من مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

ويود وفد بلدي أن يكرر الاستعداد الذي أظهره طوال هذه العملية للدخول في حوار من أجل التوصل إلى حل. وفي الحقيقة، من المحزن ملاحظة أن هيئة مثل مؤتمر نزع السلاح ظلت خاملة وجامدة وهامدة لمدة ١٨ عاما، وعلى البلدان التي لديها رغبة حقيقية في تحقيق تقدم في عملية نزع السلاح النووي أن تجد مخرجا من هذا المأزق. لهذا السبب، وُجدت الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة إليّ الأمر بسيط جدا. إنني أعيش في نيويورك. وأستطيع أن أتابع العمل يوم الاثنين. ويمكننا بالفعل أن نجري في هذا الوقت مناقشة إجرائية لفترة طويلة جدا، ولكنني أود أن أدعو جميع الممثلين إلى الشروع الآن في المجموعة ٦، ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“، والكف عن الادلاء ببيانات إضافية، على أمل أن ننجز عملنا يوم غد.

تنتقل اللجنة الآن إلى الورقة غير الرسمية رقم ٤، بدءا بالمجموعة ٦، ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“. سوف نبدأ بالخطوة الأولى من عملية الخطوات الأربع.

تشرع اللجنة الآن في البتّ في مشاريع القرارات الواردة ضمن المجموعة ٦ ”نزع السلاح والأمن الاقليميان“.

نشرع أولا في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.5 المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): لقد عرض ممثل الجزائر مشروع القرار A/C.1/70/L.5 في الجلسة العشرين للجنة، التي انعقدت بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.5 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/70/L.5 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.5.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/70/L.18 المعنون ”تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام.“

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): لقد عرض ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع القرار A/C.1/70/L.18، في الجلسة العشرين التي عقدتها اللجنة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.18.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجّل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، الجبل الأسود، هولندا،

النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تركيا، أوكرانيا

اعتُمد مشروع القرار A/C.4/70/L.18 بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٤٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغت وفود مدغشقر والنيجر ونيكاراغوا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت لصالح مشروع القرار.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.31، المعنون ”تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي“.

أعطى الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/70/L.31 قدمه ممثل باكستان في الجلسة العشرين للجنة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.31 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/70/L.31 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.31.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.33، المعنون ”نزع السلاح الإقليمي“.

أعطى الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/70/L.33 قدمه ممثل باكستان في الجلسة العشرين للجنة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.33 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/70/L.33 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.33.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.34، المعنون ”تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“.

أعطى الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/70/L.34 قدمه ممثل باكستان في الجلسة العشرين للجنة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.34 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل. وطلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٢. سأطرح تلك الفقرة للتصويت أولاً.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة

القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، ليبيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

الهند

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلجيكا، بوتان، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بولندا، سان مارينو، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

أُبقي على الفقرة ٢ من المنطوق بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل صوت واحد، وامتناع ٣٦ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستمضي اللجنة الآن إلى البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.34 ككل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، وأندورا، وأنغولا، وأنتيغوا وبربودا، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وأذربيجان، وجزر البهاما، والبحرين، وبنغلاديش، وبربادوس، وبيلاروس، وبلجيكا، وبليز، وبنن، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والبوسنة والهرسك، وبوتسوانا، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وكابو فيردي، وكمبوديا، والكاميرون، وكندا، وتشاد، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وجزر القمر، والكونغو، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، وكوبا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وجيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإريتريا، وإستونيا، وإثيوبيا، وفيجي، وفنلندا،

وفرنسا، وغابون، وجورجيا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وأيسلندا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والعراق، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكازاخستان، وكينيا، وكيريباس، والكويت، وقيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولاتفيا، ولبنان، وليبريا، وليبيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، ولكسمبرغ، ومدغشقر، وملاوي، وماليزيا، وملديف، ومالي، ومالطة، وجزر مارشال، وموريتانيا، وموريشيوس، والمكسيك، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وموناكو، ومنغوليا، والجبل الأسود، والمغرب، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، وهولندا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبنما، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، ورواندا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسان مارينو، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وصربيا، وسيراليون، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسودان، وسورينام، وسوازيلند، والسويد، وسويسرا، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وتايلند، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وتوغو، وتونغا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، وتركمانستان، وتوفالو، وأوغندا، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي، وأوزبكستان، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، واليمن، وزامبيا، وزمبابوي

المعارضون:

الهند

الممتنعون:

ألبانيا، والنمسا، وبوتان، وبالاو، والاتحاد الروسي.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.34 ككل بأغلبية ١٦٩ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت أو توضيحا للمواقف بشأن مشاريع القرارات المعتمدة للتو.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعلّل تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/70/L.34 لقد صوتت الهند ضد مشروع القرار، وكذلك ضد الفقرة ٢ من المنطوق، الذي يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن أن تستخدم كإطار لاتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية.

في رأينا، أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح، يضطلع بمهمة التفاوض بشأن صكوك لنزع السلاح تطبق على نطاق عالمي. وفي عام ١٩٩٣، اعتمدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بتوافق الآراء مبادئ توجيهية وتوصيات لنزع السلاح الإقليمي. لذلك ما من ثمة حاجة إلى أن ينخرط مؤتمر نزع السلاح في صياغة مبادئ تتعلق بنفس الموضوع بينما لديه العديد من المسائل الأخرى ذات الأولوية مدرجة في جدول أعماله.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الشواغل الأمنية للدول تتجاوز نطاق المناطق الإقليمية ذات التعريف الضيق. وبناء على ذلك، فإن فكرة الحفاظ على توازن في القدرات الدفاعية

في السياق الإقليمي أو دون الإقليمي فكرة غير واقعية وغير مقبولة لوفدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في ضوء المناقشات والمسائل التي أثارها العديد من الممثلين في بداية هذه الجلسة، ما فتئنا على اتصال مع مكتب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وسيحضر إلى اللجنة قبل نهاية جلسة اليوم من أجل المناقشة التي طلبها عدة ممثلين.

تنتقل اللجنة الآن إلى الورقة غير الرسمية رقم ٤ في إطار المجموعة ٧، ”آلية نزع السلاح“.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عامة أو يريدون عرض مشاريع قرارات منقحة في إطار المجموعة ٧، ”آلية نزع السلاح“.

السيدة دل سول دومنغيز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدي أن يدلي ببيان عام بشأن المجموعة ٧، ”آلية نزع السلاح“. تود كوبا باختصار أن تقول أنها تؤيد مشروع المقرر وإنها من بين المشتركين في تقديمه، A/C.1/69/L.3، وهو بعنوان ”الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح“، وقدمته إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

نعتقد أن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح سيكون له تأثير إيجابي وسيفضي إلى تنشيط وتحديث آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولم يعد بالإمكان تأجيلها. نحض جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع المقرر والمشاركة بصورة نشطة وبناءة في عمل الفريق العامل في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بغرض اعتماد توصيات محددة.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/70/L.8، فتؤيد كوبا العمل الذي تقوم به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، مما يساعد في تنوير وتثقيف الرأي العام، وحشد الدعم لأهداف الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والتنمية وتعزيز السلام.

يجب الاستمرار في تطوير أنشطة المراكز الإقليمية بالتشاور المستمر والوثيق مع دول المناطق المعنية على أساس ولاية المراكز، وعلى النحو المتفق عليه في اللجنة الأولى والجمعية العامة.

وبينما نرحب ونقر بأهمية المساهمات المالية الطوعية التي تقدمها بعض البلدان لتيسير عمل المراكز الإقليمية، فإننا نؤكد أن مصالح المانحين على وجه التحديد لا يمكن أن تؤثر بأي شكل من الأشكال على التنفيذ المتوازن للولايات التي أسندتها الدول الأعضاء إلى المراكز الإقليمية. وسوف نواصل التأكيد على العمل الهام للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولذلك فقد شاركنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/70/L.42.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار المجموعة ٧ ”آلية نزع السلاح“.

تبت اللجنة الآن في مشروع القرار المعنون A/C.1/70/L.8، المعنون ”مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع القرار A/C.1/70/L.8، في الجلسة الـ ٢٠ للجنة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.8. وبالإضافة إلى ذلك، يدلي بالبيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

تطلب الجمعية العامة، بموجب الفقرة ٥ من مشروع القرار A/C.1/70/L.8، إلى الأمين العام أن يقدم كل الدعم اللازم، في حدود الموارد المتاحة، إلى المراكز الإقليمية في اضطلاعها ببرامج أنشطتها. وسيجري تنفيذ الطلب في حدود الموارد المتوفرة في إطار الفرع ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويغطي الحكم الوارد فيها ثلاث وظائف مديرين من الفئة (ف-٥)، وثلاث وظائف لموظفي للشؤون السياسية من الفئة (ف-٣)، وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة/المستوى المحلي لمساعدين إداريين من الفئة (خ ع-٧) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة/المستوى المحلي من الفئة (خ ع -٦) للمراكز الإقليمية، ويشمل أيضا التكاليف التشغيلية العامة للمراكز.

ويستمر تمويل برامج أنشطة المراكز الإقليمية الثلاثة من موارد من خارج الميزانية. وبناء على ذلك، في حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/70/L.8، فلن تنشأ أي احتياجات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

كما يسترعى انتباه اللجنة إلى أحكام الفرع السادس من القرار ٢٤٨/٤٥ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٤٦/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي أكدت فيه الجمعية من جديد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة من لجان الجمعية العامة المناط بها المسؤولية عن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية؛ وأكدت مرة أخرى على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/70/L.8 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع أي اعتراض، اعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.8.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع المقرر A/C.1/70/L.11، المعنون ”الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع المقرر A/C.1/70/L.11، في الجلسة الـ ١٨ للجنة المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع المقرر في الوثيقة A/C.1/70/L.11. وبالإضافة إلى ذلك، يدلى بالبيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفقا لأحكام الفقرة (أ) من مشروع المقرر، فإن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قرارها ٦٦/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ومقررها ٥١٨/٦٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تقرر أن تعقد في وقت لاحق دورةً تنظيمية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح من أجل تحديد موعد عقد دوراته الموضوعية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧؛ وأن يقدم الفريق العامل قبل نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة تقريراً عن أعماله يشمل ما يمكن تقديمه من توصيات موضوعية؛

ووفقا للطلب الوارد في الفقرة (أ) من مشروع المقرر، يُتوقع أن يعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية دورة تنظيمية واحدة في نيويورك - أي اجتماع واحد في عام ٢٠١٦ - ودورة موضوعية واحدة مدتها خمسة أيام، أي

ما مجموعه ١٠ جلسات في عام ٢٠١٦. سيلزم توفير خدمات الترجمة الشفوية للجلسات المشار إليها أعلاه باللغات الرسمية الست جميعها، وما مجموعه ١١ وثيقة – وثيقتان لما قبل الدورة، وسبعة وثائق أثناء الدورة، ووثيقتان بعد انتهاء الدورة في عام ٢٠١٦ – وستصدر بجميع اللغات الرسمية الست.

والاعتمادات المرصودة لخدمة المؤتمرات والوثائق للاجتماع التنظيمي واجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠١٦ مُدرجة في إطار الباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧“.

وبناء على ذلك، فإنه إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/70/L.11، لن تنشأ أي متطلبات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، إذا لم تُعقد اجتماعات خلال عام ٢٠١٦، فإن الاعتمادات المذكورة أعلاه المخصصة لخدمات المؤتمرات والوثائق سيتم ترحيلها إلى عام ٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

فرنسا، إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.11 بأغلبية ١٧٣ صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.14، المعنون ”تقرير مؤتمر نزع السلاح“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل نيوزيلندا مشروع القرار A/C.1/70/L.14 في الجلسة ١٩ للجنة، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.14. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدم البيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

.بموجب أحكام الفقرة ٩ من مشروع القرار A/C.1/70/L.14، ستطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام الاستمرار في كفالة تزويد مؤتمر نزع السلاح بجميع ما يلزم من خدمات الدعم الإداري والفني والخاص بالمؤتمرات وتعزيز تلك الخدمات، إذا دعت الضرورة لذلك. ومن الجدير بالذكر أن الموارد اللازمة للدعم الفني والدعم بأعمال السكرتارية لمؤتمر نزع السلاح مدرجة في إطار الباب ٤، ”نزع السلاح“، وأن الموارد اللازمة لخدمة المؤتمرات مدرجة في إطار الباب ٢، ”الجمعية العامة وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧“.

ورهنا بالقرارات المُتخذة في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٦ لوضع برنامج عمله لعام ٢٠١٦ ولإنشاء أي هيئات فرعية لتنفيذه، فإن تعزيز تزويد المؤتمر بجميع خدمات الدعم الإداري والفني والخاص بالمؤتمرات، على النحو المطلوب في الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار، قد يستتبع احتياجات إضافية من الموارد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالتالي، سيتم اتباع الإجراءات المعمول بها بشأن إعداد بيان يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، حسب الاقتضاء، وذلك في سياق الإجراءات التي سيتخذها مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الوقت، فإن اعتماد مشروع القرار A/C.1/70/L.14 لن تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع القرار A/C.1/70/L.14 عن رغبته في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.14.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.29، المعنون ”تقرير هيئة نزع السلاح“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل السنغال مشروع القرار A/C.1/70/L.29 في الجلسة ١٨ للجنة، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.29.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع القرار A/C.1/70/L.29 عن رغبته في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.29.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.42، المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل بيرو، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مشروع القرار A/C.1/70/L.42. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.42.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع القرار A/C.1/70/L.42 عن رغبته في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.42.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.2، المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): لقد عرض ممثل أنغولا مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.2 في الجلسة العشرين التي عقدتها اللجنة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.43/REV.2.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع القرار A/C.1/70/L.43/REV.2 عن رغبته في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.43/REV.2.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/70/L.53/REV.2، المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): لقد عرض ممثل نيبال مشروع القرار A/C.1/70/L.53 في الجلسة التاسعة عشرة التي عقدتها اللجنة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.53 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6. بالإضافة إلى ذلك، يُتلى البيان الشفوي التالي بموجب المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفقا لأحكام الفقرة ٦ من مشروع القرار A/C.1/70/L.53، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ الترتيبات من أجل الاستئناف المبكر لعمليات المركز الإقليمي من كاتماندو. وبالنظر إلى أن انتقال المركز الإقليمي إلى بانكوك كان سببه الزلزال الذي ضرب بلده المضيف نيبال في عام ٢٠١٥، لم يُرصد أي اعتماد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل استئناف العمليات من كاتماندو، نيبال.

وفي الوقت الراهن، ليس ممكناً تقدير التكلفة المحتملة عملا بتنفيذ الفقرة ٦ من مشروع القرار. فتقدير التكلفة يجب تقييمها عند اتخاذ القرار. وقد يؤدي ذلك إلى متطلبات إضافية في الميزانية.

ويُسترعى انتباه اللجنة أيضا لأحكام الفرع السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والقرارات اللاحقة التي كان آخرها القرار ٢٤٦/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي أكدت فيه الجمعية من جديد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المناسبة التابعة للجمعية العامة المنوط بها مسؤوليات عن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية؛ وجددت التأكيد على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا بشأن نقطة نظام.

السيد ونسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد أن استمعت إلى أمين اللجنة، وإذا أردنا البت في مشروع القرار هذا بالذات، فما هي الآثار المترتبة على ذلك؟ ألاحظ أن المركز قد انتقل من كاتماندو إلى بانكوك، ولكن ما هي الآثار التي نواجهها من حيث حاجة اللجنة إلى اتخاذ قرار، والتي يتعين عليّ أن أبلغها إلى ممثل بلدي في اللجنة الخامسة؟ ما الذي نقرره هنا؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): ليس بوسعي أن أضيف أي شيء إلى ما ورد في البيان الشفوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند بشأن نقطة نظام.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نطلب إليكم، سيدي الرئيس، التقيد بالإجراء الذي حددتموه بنفسكم، والذي تتّبعه هذه اللجنة باستمرار. إننا بصدد اعتماد مشروع القرار هذا. ولا أعتقد أن الوقت مناسب لطرح الأسئلة. وإذا كان للوفد المعني سبب لإثارة بعض المسائل، فيمكنه ممارسة حقه في تعليل تصويته أو موقفه في نهاية هذه العملية. ونلتمس منكم التقيد بالإجراء الذي حددتموه بنفسكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/70/L.53عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.53.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/70/L.57، المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل نيجيريا مشروع القرار A/C.1/70/L.57 بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، وذلك في الجلسة السابعة عشرة التي عقدتها اللجنة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.57 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6. بالإضافة إلى ذلك، يُتلى البيان الشفوي التالي بموجب المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفقا لأحكام الفقرتين ١٠ و ١١ من مشروع القرار A/C.1/70/L.57، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تيسير التعاون الوثيق بين المركز الإقليمي والاتحاد الأفريقي، خاصة في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن؛ وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تزويد المركز الإقليمي بالدعم اللازم لتحقيق إنجازات ونتائج أفضل.

وسوف يجري تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ١٠ من مشروع القرار من ضمن الموارد المنصوص عليها في الباب ٤،

”نزع السلاح“، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالفقرة ١١، تغطي الاعتمادات الواردة في إطار في الباب ٤، ”نزع السلاح“، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تكاليف وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة واحدة برتبة ف -٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة خ ع -٧ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة خ ع -٦ ومصروفات التشغيل العامة. وسيستمر تمويل الأنشطة البرنامجية للمركز الإقليمي من موارد خارجة عن الميزانية. وبناء على ذلك، في حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/70/L.57، فلن تنشأ أي احتياجات إضافية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

كما يُوجه انتباه اللجنة إلى الأحكام الواردة في الجزء سادسا من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٤٦/٦٨، المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتي أكدت فيها الجمعية مجددا على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية؛ وأعادت الجمعية أيضاً تأكيد دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/70/L.57 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.57.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف بشأن مشاريع القرارات المعتمدة للتو.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة بالنيابة عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لتعليل امتناع وفودنا عن التصويت على مشروع المقرر A/C.1/70/L.11، المعنون ”الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح“. يستند المقرر A/C.1/70/L.11 إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٥، الذي امتنعت وفودنا الثلاثة عن التصويت عليه لأسباب تتعلق بالميزانية وأخرى موضوعية. ولا تزال تلك الأسباب قائمة، ولذا قررت وفودنا الإبقاء على امتناعنا عن التصويت.

السيدة راموس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): انضم وفد كوبا إلى توافق الآراء حول مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.2، المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“. ونعتقد أن النص يعبر بصورة صحيحة عن اتساع نطاق وأهمية الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية. وعلى الرغم من تأييدنا للنص في مجموعه، نود أن نسجل أن وفد كوبا ينأى بنفسه عن الفقرة الخامسة من الديباجة التي ترحب بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، لأن المعاهدة لا تحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد مغواير (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لكي أقدم شرحا للموقف بشأن مشروع القرار A/C.1/70/L.53، المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“، وذلك بالنيابة عن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. لقد انضمت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا على افتراض أنه لن تترتب أي آثار في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا خلال فترة السنتين المقبلة. وإذا نتج عن مشروع القرار أي آثار

في الميزانية البرنامجية، فإنه يجب التدقيق فيه على النحو المناسب بمعرفة جميع الأطراف المعنية. كما نعرب عن خالص مواساتنا لشعب نيبال في أعقاب الزلزال المأساوي الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي اعتماد مشروع A/C.1/70/L.53 رارقلا تأييدا تاما. أما بالنسبة للتعليق الذي أدلى به وفد آخر بشأن المسائل الإجرائية ومتى ينبغي لنا أن نمضي قدما في الامتناع عن الإدلاء ببيانات، أُذكر ذلك الممثل بأنه إذا كانت هناك إيضاحات من الأمانة بشأن الآثار المترتبة – وأنا أقصد الآثار المترتبة على نقل المركز الإقليمي من كاتماندو إلى بانكوك – فمن المؤكد أنه ينبغي أن يكون بوسعنا إثارة هذه المسائل إذا لم تجر مناقشتها بتعمق مسبقا.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم تعليلا للتصويت بشأن مشروع المقرر A/C.1/70/L.11، المعنون ”الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح“، وذلك بالنيابة عن إسبانيا، إستونيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، هنغاريا، اليونان وبلدي، التي صوتت مؤيدة لهذا المقرر، كما فعلنا في عام ٢٠١٤.

لا يزال قرارنا يستند إلى اقتناعنا بأن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بحاجة ملحة إلى قوة دفع سياسي من أجل تنشيط واستئناف مهمتها الرئيسية، ألا وهي، التفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وعلى هذه الخلفية، صوتنا مؤيدين للمقرر الذي يهدف إلى الشروع في تنفيذ القرار ٦٦/٦٥ من خلال عقد دورة تنظيمية في مرحلة لاحقة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

ونود الإشارة، في هذا السياق، إلى أننا نؤيد أيضا مشروع القرار A/C.1/70/L.25، المعنون ”معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“. ويشتمل مشروع القرار هذا، في رأينا، على جهد تكميلي لتنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. غير أننا نود أن نؤكد أن السعي إلى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح ليس بديلا ولا سببا لإرجاء الجهود الرامية إلى التغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح وتنفيذ التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الصلة.

وأخيرا، نؤكد أننا نعتبر أن الموارد المالية المطلوبة، إن كان ثمة موارد مطلوبة، لعقد الدورة التنظيمية للفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن تخضع لإجراءات الميزانية العادية ولتدقيق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وكذلك اللجنة الخامسة. وعلاوة على ذلك، نتوقع من أمانة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عدم عرض الآثار المترتبة في ميزانية عام ٢٠١٦-٢٠١٧ في ذلك السياق. وفي حال انعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية في مرحلة لاحقة، فإن الشئ نفسه ينطبق على المفاوضات بشأن الميزانية التي ستلي ذلك.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يسجل في المحضر أنه ينأى بنفسه عن توافق الآراء على الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.2 المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“ للسبب نفسه الذي أشرنا إليه في تعليلنا للتصويت على مشروع القرار A/C.1/70/L.54 المعنون ”معاهدة تجارة الأسلحة“.

السيد بريماستو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد قررت إندونيسيا الانضمام إلى توافق الآراء على مشروع القرار A/C.1/70/L.43/Rev.2، ولكنها تود أن تسجل في المحضر أنها تنأى بنفسها عن الفقرة الخامسة من الديباجة لأننا لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد معاهدة تجارة الأسلحة الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف بشأن مشاريع القرارات المعتمدة في إطار المجموعة ٧ .

وقبل أن ننتقل إلى المجموعة ١، على النحو المبين في الورقة غير الرسمية رقم ٤، أبدت وفود عديدة هذا الصباح رغبتها في عقد جلسة أخرى أولا مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح لمتابعة المناقشة التي أجريناها أمس في نهاية جلستنا.

وأعطي الكلمة لممثل إكوادور بشأن نقطة نظام.

السيد لوك ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لقد تحققتُ للتو من نشر الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية عن مشروعي القرارين A/C.1/70/L.13/Rev.1 A/C.1/70/L.28/Rev.1، بين أمور أخرى، على الموقع الشبكي كويكفيرست (QuickFirst). وقد أوفت الأمانة العامة بمهمتها الإدارية المتمثلة في توفير الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية عن قرارات اللجنة. وليس من مهام اللجنة أن تنقّح الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية أو محتوياتها. وبوسعنا أن نناقش هذه المسألة إلى جانب الإعراب عن اختلافنا عند التصويت أو تعليل التصويت، غير أن للأمانة العامة دورا تؤديه وقد اضطلعت بذلك الدور.

وبالرغم من أننا نرحب دائما بالممثل السامي إلى اللجنة، فإن علينا أن نتساءل: ما سبب مجيئه إلى هنا؟هل لأجل المشاورات؟أم لفتح باب النقاش بشأن الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية المحتملة لمشاريع القرارات هذه؟وفي ذلك الصدد، لا أرى سببا لتعليق البت في مشروعي القرارين المعروضين علينا اليوم. وأقترح أن نمضي قدما في التصويت على النحو المعلن في الورقة غير الرسمية رقم ٤.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا بشأن نقطة نظام.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتفق مع زميلي ممثل إكوادور، وألاحظ أننا مقيدون بجدول زمني صارم في إطار اللجنة. ولا أرى سببا يمنعنا من الانتقال إلى المجموعة ١، ''الأسلحة النووية''. خاصة وأن لدينا وقتا محدودا للغاية. فنحن الدول الأعضاء،وإذا كان هناك من يريد مخاطبتنا من جانب الأمانة العامة فليكن، ولكننا نحن اللجنة الأولى وينبغي أن نمضي قدما في أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لطمأنة الوفود التي ترى أن هناك بعض المحاولات لتأجيل التصويت على المجموعة ١ لأسباب تتعلق بمشاريع القرارات الفردية. وليس ذلك ما يقصده وفد بلدي بالتأكيد. ومثلما قلت بوضوح هذا الصباح، فإن لدينا بعض الشواغل بشأن المذكرة الشاملة التي عممتها الأمانة العامة بشأن استخدام الأموال المخصصة لمؤتمر نزع السلاح. وإذا ما عولجت تلك الشواغل من جانب الأمانة العامة، فإننا لا نرغب بالتأكيد في تغيير أي من البيانات الشفوية المتعلقة بمشاريع القرارات التي صدرت فعلا. ولن نتمكن من اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات تلك حتى نسمع عن الكيفية التي ستعالج بها الأمانة العامة شواغلنا هذه إزاء استخدام الموارد المالية المخصصة لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا سمح لي ممثل المملكة المتحدة، فإنني أرجوه أن يحدد إلى أي مشاريع القرارات كان يشير على وجه التحديد .

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ردا على سؤالكم، السيد الرئيس، مشاريع القرارات التي لن نكون مستعدين للبت فيها في هذه المرحلة هي تلك التي وردت في مذكرة الأمانة العامة مساء أمس، وعلى وجه الخصوص، مشاريع القرارات A/C.1/70/L.13/Rev.1 و A/C.1/70/L.25 و A/C.1/70/L.28/Rev.1 و A/C.1/70/L.36 و A/C.1/70/L.48. وليس لدي اعتراض على شروع اللجنة في البت في مشاريع القرارات الأخرى الواردة في الوثيقة A/C.1/70/CRP.4.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك بشأن نقطة نظام.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشعر ببالغ القلق أن اللجنة الأولى تحول نفسها فيما يبدو إلى اللجنة الخامسة. بصراحة، كما قلت في بياني هذا الصباح، فإنني أفهم وأشعر بالامتنان لمحتوى المذكرة التي عممتها الأمانة العامة. تمويل مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1، الذي قدمه بلدي، ومشروع القرار الذي عرضته إيران A/C.1/70/L.28، مبين بوضوح تام في المذكرة. هذه ليست المرة الأولى التي نقوم فيها بتمويل فريق عامل بموارد من مؤتمر نزع السلاح. ولا أعتقد أن هذا هو الوقت أو المكان للتساؤل بشأن ما إذا كان هذا مسارا صحيحا للعمل أم لا. نحن لا نخوض معارك اللجنة الخامسة في اللجنة الأولى.

ما أود أن أتساءل بشأنه هو أنه في كل مرة يجري فيها تقديم مشاريع قرارات ليس لها آثار في الميزانية البرنامجية إلى اللجنة للنظر فيها، فإننا نبت فيها. قبل كل شيء، ليس ثمة منطق في إنفاق الوقت لمناقشة مشاريع قرارات ليس لها آثار في الميزانية البرنامجية. إذا بدأت اللجنة تطلب استيضاح الآثار المالية في الميزانية البرنامجية لكل مشروع قرار، سيصبح هذا مسرحا عبثيا. أطلب بكل احترام أن نشرع في التصويت وأن نواصل العمل بصفتنا اللجنة الأولى، وليس الخامسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة غواتيمالا بشأن نقطة نظام.

السيدة أرينالیث (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز. أود ببساطة تأييد البيانات التي أدلى بها ممثلو إكوادور وجنوب أفريقيا والمكسيك. نحن لا نرى سببا وجيها لتعليق البت في مشاريع القرارات المعروضة علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا بشأن نقطة نظام.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو ألا أطيل هذه المناقشة تحديدا، سيدي، لكن قدمت إلينا ورقة غير رسمية بشأن ما سوف تجري مناقشته اليوم. لم نشهد قط ممارسة لحق النقض في اللجنة الأولى بشأن ما سنناقشه أو نبت فيه – على الأقل فيما أذكر. أنا مستعد للتصويب إن كنت مخطئا، لكن هذه هي مشاريع القرارات المعروضة علينا، وهي مشاريع القرارات التي نحن بحاجة إلى البت فيها، وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نمضي قدما. لا رغبة لدي في الاستماع إلى أي إيضاح آخر من الأمانة العامة بشأن أي آثار محتملة في الميزانية البرنامجية أو أي أمر آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا بشأن نقطة نظام.

السيد غالهوفر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يمكنني أيضا توخي الإيجاز. أود أن أؤيد ما قاله بالفعل الزملاء من إكوادور وجنوب أفريقيا والمكسيك وغواتيمالا. لقد تلقينا

البيانات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية، ولذلك أود الشروع في التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيجيريا بشأن نقطة نظام.

السيد أوديديبيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): كما ترون، سيدي الرئيس، نحن نتزلق تدريجيا إلى مناقشة أخرى، تقع تماما خارج نطاق البرنامج الذي قررته اللجنة الأولى لليوم، وربما غدا، لأنها سوف تؤثر حتما على برنامجنا للغد. إنني أتشاطر تماما الشواغل التي أعرب عنها الممثل الدائم للمملكة المتحدة. بالنسبة لي، فإن شواغله مشروعة تماما، لكن في الوقت نفسه لدى اللجنة الأولى برنامج وضعته لنفسها وجدول زمني تستعد خلاله لاختتام أعمالها غدا.

وكما لاحظ عن حق عدد من الوفود، فإن مسألة الميزانيات في منظومة الأمم المتحدة هي مسؤولية اللجنة الخامسة، ومن واجبنا أن نحترم ذلك. بيد أنه ربما يمكننا مراعاة شواغل الجانبين بشأن هذه المسألة عن طريق المضي قدما في عملنا والتصويت على البنود المعلقة ثم ندعو الممثل السامي عندما يحين وقت مناقشة المسائل الخمس المعلقة التي لها آثار في الميزانية البرنامجية التي أشارت إليها المملكة المتحدة – مشاريع القرارات، A/C.1/70/L.13/Rev.1 و A/C.1/70/L.25 و A/C.1/70/L.28 و A/C.1/70/L.36 و A/C.1/70/L.48. لكن بالنسبة لمشاريع القرارات التي ليس لها آثار في الميزانية البرنامجية ينبغي لنا أن نمضي قدما في البت فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة للكلام في نقطة نظام.

السيدة كريتنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يقينا أنه ليس في نيتي إطالة هذه المناقشة، ولكن بعد أن بادرت بالطلب في وقت سابق هذا الصباح إلى الكلام في نقطة نظام لمناقشة مذكرة تلقيناها في ساعة مبكرة من صباح اليوم من الأمانة العامة، أود أن أعود إلى المسألة. طلبنا في ذلك الوقت إجراء مناقشة قبل الشروع في البت في أي مشروع قرار هذا الصباح، حيث كان يحدونا الأمل في أن نتمكن من حسمها في وقت مبكر ثم الانتقال بسرعة إلى اعتماد مشاريع قراراتنا. وبناء على طلبكم، سيدي الرئيس، ستعقد مناقشة غير رسمية قبل أن ننظر في المجموعة ١، واتفقنا على المضي في العمل.

أود فقط توكيد التعليقات التي أدلى بها سفير المملكة المتحدة ومفادها أنه يقينا ليست هناك أي نية من جانبنا لأن تؤثر هذه المناقشة على مضمون مشاريع القرارات. بل إنها محاولة لمناقشة المذكرة التي تلقيناها من أجل تدوين التفاهمات التي أعتقد أننا توصلنا إليها بالأمس في مناقشاتنا غير الرسمية مع الممثل السامي كيم وون – سو. وأثناء تلك المناقشة، تكلمنا عن الأموال التي يمكن إيجادها لتمويل المسائل التي جرى تناولها في مشاريع القرارات الخمسة التي ذكرناها بالفعل، ودارت المناقشة حول استخدام أموال واستحقاقات مؤتمر نزع السلاح غير المنفقة.

وللأسف، هذا ليس واضحا في المذكرة المعروضة علينا. وما يقلقنا أن مؤتمر نزع السلاح – إذا حدثت معجزة وبدأ العمل في العام القادم وأصبح لديه بعض اللجان المخصصة وعقد مفاوضات – قد يحتاج إلى أمواله. وفي تلك الحالة، قد لا تكون تلك الأموال متاحة، على الرغم من أنها قد تكون متاحة. ونود أن نرى تجسيدا في المذكرة بأننا نتكلم عن الأموال غير المنفقة في مؤتمر نزع السلاح. كما نود أن نراها تبين بأن هذا لا يعتبر سابقة. وأفهم أنه إذا توفرت الأموال ينبغي استخدامها، ولكن في الوقت نفسه لا أعتقد أنه يمكننا أن نفترض أنه ينبغي الاستفادة من أموال مؤتمر نزع السلاح دائما بهذه الطريقة.

إن رغبتنا ببساطة تتمثل في تجسيد هذه الشواغل في مذكرة الأمانة العامة، ومن ثم توضيح البيانات الشفوية التي يبدو أنها صدرت صباح هذا اليوم، على الأقل بعد أن عبر وفد بلدي الشارع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور للكلام في نقطة نظام.

السيد لوك ماركيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أقدم تصويبا لبياني السابق. بالطبع فإن مشاريع القرارات الخمسة التي ذكرتها لا ترتب أي آثار على الميزانية البرنامجية، ولكن هناك بيانات شفوية أصدرتها الأمانة العامة بالفعل تشير إلى أنه لا توجد أية آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية. وأعتذر عن الخطأ. فهناك آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية. والأمانة العامة هي التي لديها الولاية للاضطلاع بهذه المهمة؛ والأمر لا يعود إلى اللجنة لمناقشتها. وفي هذا الصدد، لدي عدة مسائل ذات طابع إجرائي بحت.

كما ذكر ممثل جنوب أفريقيا من فوره، ثمة تقليد متبع في اللجنة الأولى بأن يطلب بلد ما ليس من مقدمي مشروع القرار إرجاء التصويت أو وقف الإجراء المتخذ بشأن مشروع القرار الموجود على الطاولة بالفعل. فهل يمكنكم، سيدي الرئيس، أن تخبروني عن القاعدة الإجرائية التي تسمح لي بذلك؟ وهل مناقشة اليوم بشأن برنامج عملنا؟ كلا، ليست كذلك. ويمكن لوفد بلدي هنا والآن الاحتجاج بالمادة ١١٧ والدعوة إلى اختتام المناقشة والمضي إلى العمل. لا يوجد بلد يتمتع بحق النقض بشأن أي من مشاريع القرارات المدرجة بالفعل في قائمة اللجنة لاعتمادها.

وكما قال ممثل جنوب أفريقيا أيضا، فإن وفد بلدي مقتنع تماما بالتفسير الذي قدمه الممثل السامي أمس. ولا أريد أن إضاعة المزيد من الوقت الذي يمكن أن نستغرقه في الإجراءات التي تتخذها هذه اللجنة للاستماع إلى الممثل السامي مرة أخرى. وإذا كانت بعض الوفود تجد صعوبات في التفسير الذي قدمه الممثل السامي أمس – وهو حق لها – فيمكنها تبديد تلك الشكوك بصورة ثنائية مع الممثل السامي. فهذا ليس وقت إجراء هذه المناقشة. دعونا ننهي هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للهند للكلام في نقطة نظام.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): كما قلنا في بياننا السابق هذا الصباح، فإننا رهن إشارتكم، سيدي الرئيس، وسنتقيد بما ترونه أنه أفضل طريق للمضي قدما. ولا نرغب في أن نقف في طريق اتخاذ اللجنة لإجراءات أخرى بشأن مشاريع القرارات المدرجة للبت فيها.

أما وقد قلت ذلك، فأود أن أقول إن لدينا خيارا. فإما أن نبدأ المناقشة بشأن مذكرة من الأمانة الآن أو أن نكرر المناقشة مرة أخرى في حضور الممثل السامي. لقد تكرم الممثل السامي وحضر بالأمس لتوضيح رؤيته للحالة وظننا أننا توصلنا بالأمس لفهم بشأن الكيفية التي ستعمل بها اللجنة، وسيرد هذا الفهم في مذكرة تعدها الأمانة. وكان الممثل السامي واضحا جدا. وقال إنه يود استخدام الأموال المتأتية من مؤتمر نزع السلاح إذا توفرت هذه الأموال ولم يتم إنفاقها. كما كان شديد الوضوح عندما قال إنه يرغب في العودة إلى اللجنة الأولى إذا أخفق الاقتراح الذي توخاه بسبب تطورات أخرى، مثل عدم توفر الأموال غير المنفقة في مؤتمر نزع السلاح. وكل ما نطلبه منه هو أن يضمن هذا الفهم تماما في المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة.

كما لاحظت ممثلة الولايات المتحدة عن حق، يبدو أن الأمر ليس كذلك. ولذلك لدينا خيار. لقد حضر الممثل السامي لكي يعلمنا به علانية. ونحن نؤيد مواصلة مناقشة الأمر علانية. ولم يبدأ هذا على أساس مناقشات ثنائية؛ بل جاء علانية، ونود اختتامه علانية. ويمكننا إما أن نبدأ الآن أو

أن ننتظر حتى يكون الممثل السامي معنا في الساعة ١٢/١٥. ونحن تحت تصرفكم، سيدي الرئيس. فإن كنتم ترغبون في الشروع في البت في مشاريع القرارات فنحن معكم، وإذا كنتم ترغبون في الشروع في مناقشات بشأن المذكرة المقدمة من الأمانة الآن فنحن معكم أيضا في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المغرب للكلام في نقطة نظام.

السيد الأُمني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): هذه ليست مسألة تتعلق ببرنامج عمل اللجنة. إذ أن الأمانة العامة تقدم دائما بيانات شفوية بشأن بعض مشاريع القرارات. وعندما تكون واضحة أمام الوفود، نمضي فيما نقوم به من أعمال. وعندما يكون لدى أحد الوفود سؤال موجه إلى الأمانة العامة، تصبح الأمانة العامة ملزمة بالرد على هذا السؤال أمام اللجنة.

إذا كان ممثلو الأمانة العامة في القاعة غير قادرين على إعطاء إجابة أو توضيح، فعليهم أن يلتمسوا المساعدة من الإدارة المختصة في الأمانة العامة التي ينبغي لها أن تقدم إجابات مناسبة على الأسئلة المطروحة. وأعتقد أن من المشروع لأي وفد أن يطرح سؤالاً ويلتمس الحصول على معلومات من الأمانة العامة الملتزمة بالإجابة. إن الأمر بهذه البساطة. ولا يمكننا المضي قدما حتى تتم الإجابة على تلك الأسئلة على نحو ملائم.

عندما يتعلق الأمر بالقيود الزمنية وبرنامج العمل، نسأل الأمانة العامة عن عدد مشاريع القرارات المتبقية، وفي ضوء الوقت المتبقي، يجب أن تخبرنا إن كان لدينا الوقت الكافي للنظر فيها كلها. ونعتقد أن لدينا ما يكفي من الوقت للنظر في جميع مشاريع القرارات المتبقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل كندا للكلام في نقطة نظام.

السيد دفيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنه لا يخفى على أحد أننا نقوم بعمل عظيم حينما ننتظر حتى الساعة ١٢/١٥، وهو الوقت الذي يفترض أن يحضر فيه الممثل السامي. أهنئ اللجنة الأولى.

بوصفنا بلدا علقت مشاريع القرارات التي قدمها في براثن هذا اللبس بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، كنا نعتقد بأن كل شيء قد تمت تسويته بالأمس. و لم نر أي مشكلة في البيان الذي صدر الليلة الماضية، ولكن الوفود الأخرى رأت ذلك ونحن نتفهم الأمر. شهدت أيام كثيرة جدا حالة من الارتباك وإذا ما استمر ذلك حتى يوم الخميس، فليكن ذلك. نتوق إلى سماع ما سيقوله الممثل السامي. ونود أن تنتهي حالة الارتباك وأن نشرع في أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل جنوب أفريقيا للكلام في نقطة نظام.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ربما ينبغي لي أن أبدأ بالمداخلة الأخيرة لممثل كندا. وبالطبع يجب على اللجنة أن تقرر ما إن كانت تود الاستماع إلى الممثل السامي. فبعد ما شهدنا الاتصالات بشأن هذه المسألة تحديدا، أعتقد أن أمامنا أعمالا لكي ننجزها. واتفق في ذلك مع زميلنا ممثل إكوادور، ومع زميلنا ممثل المغرب. إن لدى اللجنة عملا تؤديه. ويمكن للأمانة العامة أن تقدم لنا المساعدة، إلا أننا لن نجلس هنا الساعة ١٢:٠٥ لنستمع إلى شخص قد يأتي ويقدم لنا إحاطة إعلامية وربما لا يقدم شيئا جديداً. لا أعرف ما الذي سنستمع إليه وسيكون أحدث مما استمعنا إليه يوم أمس، ولكن هذا هو رأيي بوصفي ممثلا لدولة عضو، وأود أن أوضح وجهة نظري بوصفي ممثلا لدولة عضو، إننا بحاجة إلى المضي في أعمالنا في هذه اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الممثلين لأننا جميعا نشعر بضغط الوقت والحاجة الواضحة إلى أن تمضي هذه

اللجنة في أعمالها. في الوقت نفسه، في ضوء جميع البيانات التي أُدلي به للتو، أعتقد أنه سيكون من الحصافة أن يكون هناك وضوح كامل في البيانات الشفوية التي سيتلوها أمين اللجنة حينما نصل إلى مرحلة البت في المشاريع، حيث يمكن الشروع في البت في جميع مشاريع القرارات بسلاسة، وأيضا أن يكون هناك وضوح كامل بشأن التفاهم الذي توصلنا إليها قبل نهاية جلسة يوم أمس.

لذلك أعطي الكلمة الآن للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، لا سيما بشأن النقطة المتعلقة بميزانية مؤتمر نزع السلاح التي طرحها وفدان.

السيد كيم وون – سو (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): كما قلت بالأمس سألخص ما ننوي القيام به على النحو التالي. وللتسجيل في محضر الجلسة، سأتلو البيان المكتوب المعد سلفا والذي سيتاح لجميع الممثلين بعد ذلك.

تضمنت الطلبات الواردة في مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1 طلبا بعقد ٣٠ اجتماعا للفريق العامل المفتوح باب العضوية في جنيف، وتقديم أربعة تقارير في عام ٢٠١٦؛ وتضمن مشروع القرار A/C.1/70/L.25 طلبا بتقديم تقرير واحد في عام ٢٠١٦؛ وتضمن مشروع القرار A/C.1/70/L.28/Rev.1 طلبا بعقد ٨٠ اجتماعا للأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية في نيويورك وتقديم ١٦ تقريرا خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وتضمن مشروع القرار A/C.1/70/L.36 طلبا بتقديم تقرير واحد في عام ٢٠١٦؛ وتضمن مشروع القرار A/C.1/70/L.14 طلبا بتقديم تقرير واحد في عام ٢٠١٧؛

إن الاحتياجات الإضافية الناشئة من مشاريع القرارات المذكورة لتقديم خدمات الاجتماعات والوثائق لن تنشأ على أساس فهم مؤداه أن هذه الاحتياجات ستلبى من الاستحقاقات غير المستخدمة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وينبغي إيلاء الأولوية لأنشطة مؤتمر نزع السلاح وعدم تأثر أعماله بالأنشطة المطلوبة بموجب مشاريع القرارات المذكورة أعلاه. وتمثل هذه المذكرة وصفا لتفاهمات البيانات الشفوية الصادرة فيما يتعلق بمشاريع القرارات المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، لا يوجد في هذه المذكرة ما يشكل سابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا للمناقشة التي أجريت للتو، أعتزم الآن وفي أقرب وقت مناسب للجنة، الشروع في البت في المجموعة ١، ”الأسلحة النووية“، حسبما ورد في الورقة غير الرسمية الموجودة على مكاتب الوفود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك للكلام في نقطة نظام.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد كيم وون – سو على الرسالة المقتضبة للغاية التي تشاطرها معنا من فوره، حيث أن العديد من الوفود تتوق إلى الشروع في البت في مشاريع القرارات. وأود أيضا أن أشكركم، أيها السيد الرئيس، على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها أعمال اللجنة الأولى. فقد أعطيتم الأولوية للإدارة الناجحة لأعمالنا ولاختتام أعمالنا في الوقت المناسب. وعقارب الساعة تتحرك.

أود أن أشكر السيد كيم وون – سو على محتوى مذكرته الذي يعكس بدقة ما كان يأمل وفدي الاستماع إليه من الأمانة العامة، أي أنه يأخذ في الحسبان السوابق القائمة، وأننا نتلقى استجابات واضحة وقاطعة، حسبما تقتضي الحالة. وأشكر السيد كيم وون – سو على هذه المذكرة الممتازة. إذا كان يدور في خلد أي أحد شاغل ما، فينبغي طرحه أمام اللجنة الخامسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة للكلام في نقطة نظام.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود فقط أن أقول إنني راضٍ جدا عما تم عرضه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند للكلام في نقطة نظام.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أما وقد أعطيتموني الكلمة، سيدي، فسأكون موجزا جدا، وسأستخدمها فقط لكي أشكر الممثل السامي. لقد بين لنا من فوره أنه يرى قيمة كبيرة في عمله، وتلك القيمة ليست مستمدة من منصبه ولكن من جهوده بالأمس واليوم. بوسع الوفد الهندي أن يؤيده تأييدا كاملا ما تلاه الممثل السامي منذ هنيهة للتوثيق في المحضر. إنه يتسق أيضا مع مضمون مناقشتنا الليلة الماضية، ونود أن نشكر الممثل السامي على كل جهوده. فوجوده هنا خفض بالفعل من حرارة صيف شديد إلى خريف سعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنتقل اللجنة الآن إلى الورقة غير الرسمية رقم ٤، بدءا بالمجموعة ١، ”الأسلحة النووية“.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عامة أو يريدون عرض مشاريع قرارات في إطار المجموعة ١، ”الأسلحة النووية“.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أقدم تعليل التصويت هذا على مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1 المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ بالنيابة عن جمهورية الصين الشعبية، والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.

بوصفنا الدول الحائزة للأسلحة النووية على النحو الذي حددته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نؤكد مجددا الهدف المشترك لبلداننا الخمسة والمتمثل في نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل، وفقا للمادة السادسة من ديباجة معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نظل ثابتين في التزامنا بالسعي إلى إيجاد عالم أكثر آمانا للجميع وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

نواصل بخطوات تدريجية ومحددة السعي إلى بلوغ هذه الغاية بطريقة تعزز الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي، وعلى أساس مبدأ الأمن المعزز وغير المنقوص للجميع. إن صكا من قبيل اتفاقية الحظر، لا يحظى بدعم ومشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية، لن يقضي على الأسلحة النووية، بل من شأنه أن يقوض نظام عدم انتشار الأسلحة النووية الذي لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين.

تحققت بالفعل إنجازات هامة في هذا الإطار. إن النهج التدريجي، أي نهج الخطوة تلو الخطوة، يُعدّ الخيار العملي الوحيد لإحراز تقدُّم نحو نزع السلاح النووي، إذ أنه يأخذ في الحسبان جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأمن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي. ويمكن لجميع الدول أن تساعد على تحقيق هذا الهدف بتهيئة البيئة الأمنية اللازمة من خلال حسم التوترات الإقليمية، ومعالجة تحديات الانتشار بصورة مباشرة، وتعزيز الأمن الجماعي، وإحراز تقدم في جميع ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والآلية القائمة، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠) قد أثبتت بأنها إطار متين للنهوض بنزع السلاح النووي وتوفير كل فرصة للشروع في حوار بناء وقائم على الاحترام المتبادل. ومع ذلك، نظل منفتحين على قنوات المناقشة الأخرى، دون استبعاد أي فريق عامل مفتوح العضوية يتمتع بولاية ملائمة، شريطة أن تفضي إلى حوار بناء. لا يمكن ضمان تحقيق نتائج

بناءة إلا من خلال نهج قائم على توافق الآراء. وبغية التأكد من أن هذا النهج شمولي حقا ومترسخ تماما في السياق الأمني، يجب على الدول أن توافق سلفا على المعالم الرئيسية للعملية المقبلة.

مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1 يفتقر إلى جميع تلك العناصر الحيوية التي تضمن التعاون المجدي والنتائج البناءة للجهد الجماعي المتضافر. ويسعى مشروع القرار إلى تعزيز نزع السلاح النووي بينما يتجاهل الاعتبارات الأمنية. ونحن لا نعتقد أن هذا النهج يمكن أن تؤدي بشكل فعال إلى إحراز تقدم ملموس. إن دولنا الخمس، شأنها شأن الوفود الأخرى الممثلة هنا، تشعر بالقلق إزاء هذا النهج الانقسامي الذي لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يجعل المجتمع الدولي أقرب إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

لهذه الأسباب ستصوت بلداننا الخمسة ضد مشروع القرار هذا، بينما نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة جهودنا الفردية والجماعية، بما في ذلك في إطار عملية الدول الخمس للنهوض بنزع السلاح النووي.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في عام ١٩٧٨، وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) أكدت الجمعية العامة أن الهدف المباشر في مجال نزع السلاح هو القضاء على خطر الأسلحة النووية، ومنحت بالإجماع الأولوية العليا لاتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي.

بعد ٤٠ عاما تقريبا، لا تزال توجد الآلاف من الأسلحة النووية التي تهدد فناء البشرية، سواء عن قصد أو غير قصد. وهدف القضاء على التهديد النووي يبدو بعيدا الآن كما كان حينئذ، بل حتى أبعد عما كان لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بدلا من الامتثال لالتزامات نزع السلاح النووي الملزمة قانونا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أخذت معظمها الاتجاه المعاكس وعملت من أجل تحديث مخزوناتها واستحداث رؤوس حربية نووية أحدث وأكثر فعالية. إن الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي يمكن وصفها على أفضل وجه بأنها انعدام تام للتقدم.

لقد وصلت حالة الاستياء لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى مستوى لم يسبق له مثيل. إن الاستياء الواسع النطاق المعرب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣، وفي المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في عام ٢٠١٤، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ يمثل دليلا قويا على الإحباط الشديد لدى المجتمع الدولي والدول غير الحائزة للأسلحة النووية مع نتائج النهج الحالي للدول الحائزة للأسلحة النووية صوب نزع السلاح النووي.

في ظل هذه الظروف، وفي هذه الدورة للجنة قدمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مشروعي قرارين – A/C.1/70/L.13/Rev.1 و A/C.1/70/L.28/Rev.1 – بهدف توليد الزخم للنهوض بهدف نزع السلاح النووي من خلال إنشاء فريقين عاملين مفتوحي باب العضوية، واحد في جنيف وآخر في نيويورك، بولايتين متماثلتين تقريبا ولكنهما يعملان في إطار أساليب عمل مختلفة. إن مشروعي القرارين هذين يظهران أن هناك شعورا قويا واهتماما فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل كسر طوق الجمود الحالي والوضع الراهن في ميدان نزع السلاح النووي.

في هذا السياق، ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية مصممة على المشاركة بنشاط في جميع الجهود الدبلوماسية والقانونية الدولية صوب نزع السلاح النووي. وتحقيقا لهذه

الغاية، قدم وفدي مشروع القرار A/C.1/70/L.28/Rev.1، المعنون ”التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي“.

اسمحوا لي أن أحدد بإيجاز الأساس المنطقي لاقتراح مشروع القرار A/C.1/70/L.28/Rev.1.

ومع اتساع الفجوة بين الالتزام الاسمي بنزع السلاح النووي وتنفيذ هذا الالتزام، فإن الفجوة بين مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تتسع أيضا وتتعمق أكثر من أي وقت مضى. وانعدام الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها هو المهيمن على جميع الاجتماعات ذات الصلة، ناهيك عن تزايد عدم الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها. وإذا استمر هذا الاتجاه بدون معالجة، فيمكن أن تكون له تداعيات واسعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل أساس نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. ويتحتم العمل بجد من أجل سد الفجوة والسعي إلى إعادة بناء الثقة بين الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة.

وما من شك في أن الحل الأكثر فعالية هو التنفيذ المنهجي والتدريجي لالتزامات نزع السلاح النووي والبدء في مفاوضات خلال مؤتمر نزع السلاح وإبرام اتفاق أو اتفاقات تتعلق بنزع السلاح النووي. وهذا يتطلب إرادة سياسية حازمة. غير أن هذا لا يحدث. وفي ظل هذه الظروف، نحن بحاجة إلى إجراء مناقشات جادة ومتواصلة بطريقة شاملة تركز على تحقيق النتائج بشأن الصكوك والأحكام القانونية الأخرى اللازمة لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذه خطوة علينا اتخاذها، على أية حال، سواء الآن أو في المستقبل القريب.

وفي أعقاب فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، نعتقد أن هناك فرصة فريدة لإجراء مناقشة مركزة وجادة فيما بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحديد ووضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك الأحكام القانونية اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ولهذا السبب، تم توخي أربع دورات مدة كل منها عشرة أيام عمل للفريق العامل المفتوح باب العضوية يتم إنشاؤه بموجب مشروع القرار A/C.1/70/L.28/Rev.1. وهذا يعني ٤٠ يوما من المناقشة المستفيضة لوضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي وتقديم توصيات بشأنها في غضون عامين في نيويورك.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى السبب وراء تقديم مشروع القرار A/C.1/70/L.28/Rev.1 نهجا يقوم على توافق الآراء. وكما أكدت الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي، ولذلك فمن المهم ضمان مشاركتها النشطة في أي مسعى لنزع السلاح النووي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمفاوضات والحوار. وهذه النقطة الهامة تبرر الحاجة إلى نهج قائم على توافق الآراء. ومنذ بداية هذه الدورة وخلال جميع المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/C.1/70/L.28/Rev.1، فإننا ذكرنا باستمرار أن منطق هذا النهج القائم على توافق الآراء هو ضمان المشاركة النشطة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في العملية.

في هذه المرحلة من أعمال اللجنة، وبعد الاستماع إلى البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، فمن الواضح وللأسف، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا ترغب على الإطلاق في الالتزام حتى بنهج شمولي قائم على توافق الآراء. وفي غياب تلك الرغبة، التي تعد أمرا جوهريا في إجراء مناقشة شاملة ومجدية بشأن نزع السلاح النووي في إطار الأمم المتحدة، لن يكون هناك أي مبرر للإبقاء على هذا الاقتراح مطروحا على الطاولة. وبالتالي فإن وفد بلدي، بعد إبلاغ مقدمي مشروع القرار، قرر سحب

اقتراحه الوارد في الوثيقة A/C.1/70/L.28/Rev.1 من جدول أعمال اللجنة، وفقا للمادة ٨٠ من النظام الداخلي.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لا أعتقد أن أيا منكم، السيد الرئيس، يتوقع مني، ولا حتى أنا توقعت، أن أتكلم كثيرا اليوم، إلا أنني طلبت الكلمة مرة أخرى في هذه المرحلة للحصول على إيضاحات بشأن النقطة الأولى التي أدلت بها ممثلة فرنسا، والتي تبدو لي أشبه ببيان لتعليل التصويت منها إلى بيان ذي طابع عام. وأيا كان الأمر، فإنها قد تعود لتكرار هذا البيان في وقت ما.

وأود الآن أن أخلع قبعتي الوطنية، ويشرفني أن أعرض باسم ائتلاف البرنامج الجديد – البرازيل ومصر وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا ووفد بلدي، جنوب أفريقيا – مشروع القرار A/C.1/70/L.41/Rev.1 المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“ واستنادا إلى التعليقات والاقتراحات الواردة من بعض الوفود، فقد قرر ائتلاف البرنامج الجديد إصدار نص منقح لمشروع قراره في محاولة لاستيعاب جميع الشواغل المشروعة. وتشمل هذه التدابير إعادة صياغة الفقرة الوحيدة من الديباجة التي تتناول السياق الذي أنشئت بموجبه الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما، وفقرة الديباجة التي تتناول مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فضلا عن التعديلات المدخلة على الفقرات ٢ و ٣ و ٨.

وكما حدث في الماضي، يسعى مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد إلى التمسك بالالتزامات والتعهدات السابقة المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى الدعوة للتعجيل بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ دون استثناء، فإن مشروع القرار يحث أيضا الدول على استكشاف خيارات لتدابير فعالة ملزمة قانونا لنزع السلاح النووي وعلى دعم الجهود المبذولة لتحديد تلك التدابير وصياغتها والتفاوض عليها تنفيذا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشجع جميع الدول على إبداء التزامها بنزع السلاح النووي من خلال تأييد مشروع القرار هذا.

السيد دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): توشك اللجنة على اتخاذ إجراءات بشأن مجموعة هامة من مشاريع القرارات المقدمة في إطار مجموعة الأسلحة النووية، والبرازيل ضمن مقدمي ثلاثة منها: مشروع القرار A/C.1/70/L.41/Rev.1، الذي عرض للتو، و A/C.1/70/L.35 و A/C.1/70/L.13/Rev.1. وهناك أيضا مشاريع القرارات الأخرى التي يتعين النظر فيها في إطار هذه المجموعة، ونحن نذكر منها على وجه الخصوص المبادرة التي قدمتها كازاخستان، ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“، التي تغتنم فرصة الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة من أجل تعزيز هدف نزع السلاح النووي.

واسمحوا لي أن أشدد أيضا على أن الطائفة الواسعة من التدابير التي اقترحتها النصوص التي نوشك على التصويت عليها، تعكس المصلحة العليا للدول الأعضاء في تعزيز نزع السلاح النووي، وعزمهم على طرق كل الأبواب من أجل تحقيق ذلك الهدف.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أخاطب اللجنة فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1، المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“.

منذ إغلاق كازاخستان موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك في عام ١٩٩١، ومن ثم تخليها عن ترسانتها النووية التي تمثل رابع أكبر ترسانة في العالم، ما برحت تسعى

بدون كلل إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. واتخذت تدابير عديدة مختلفة صوب نزع السلاح النووي داخل البلد وفي المنطقة الإقليمية وعلى الصعيد العالمي. أما على الصعيد القطري، فقد تعاونا بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وروسيا في عملية تفكيك ترسانتنا النووية والنقل الآمن لها، وكذلك أخذنا زمام مبادرات أخرى. أما على الصعيد الإقليمي، فقد كنا مع بلدان أخرى في المنطقة فعّالين جدا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وعلى الصعيد العالمي ساهمنا في العديد من تعهدات المجتمع الدولي. لذلك أعتقد أن لدينا الحق الأخلاقي والمسؤولية، من أجل مستقبل السلام والأمن، والآن نعمل على وضع التدابير الإيجابية التي تعتبر أمثلة نموذجية لنزع السلاح النووي.

في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في أول مؤتمر قمة للأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة، ولدت فكرة الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، ما برحنا لأربع سنوات تقريبا، نعمل بطريقة شاملة جدا مع الدول الأعضاء ذات المواقف المختلفة على وضع نص يكون مقبولا للجميع، وعلى مواءمة وموازنة المنظورات لدى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول غير الأطراف في المعاهدة. وقد حاولنا أن نرى الخطوط الحمراء التي وضعتها جميع الأطراف، وعملنا مع جميع المجموعات وعبرها على نحو متعدد الأبعاد وعلى نحو يشمل جميع الأبعاد ومع كل مجموعات البلدان، متحملين في ذلك آلام كبيرة جدا من أجل شمول الجميع.

إن الشواغل المتعلقة بالأطر الزمنية مقابل نزع السلاح التدريجي، والاتفاقية مقابل شكل الإطار القانوني وفي الوقت المناسب، والعواقب الكارثية للأسلحة النووية والانتهاكات في استخدامها، كلها يُنظر فيها في وثيقة واحدة، وإذا ما قرأها المرء بعقل منفتح لوجد أنها تتضمن عناصر مؤاتية للدول النووية والدول غير النووية.

ولم تكن تلك مهمة سهلة، ومع ذلك تمكنا من صياغة نصوص، بفضل تفهم البلدان في جانبي الطيف كليهما، لهذا نحن ممتنون جدا لجميع الأعضاء. بينما قد يكون لكل بلد موقفه الوطني والنهج الخاص به من حيث الموقف والإجراءات المتعلقة بالمعاهدة أو النهج الأخرى، ولا سيما الإعلان الذي يتجاوز تلك الحدود الضيقة أو المعايير. بل أنه يجسد المزيد من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تفضي بالمجتمع الدولي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

يعتبر الإعلان فريدا لكونه يتناول المسائل الأكثر إثارة للجدل لدى الجانبين، ثم يسعى إلى إيجاد صيغة توافقية. وقد نوقشت كل مسألة خط أحمر بالنسبة لأي من الجانبين من خلال جمع الوفود على طاولة المفاوضات أو المشاورات، وحاولنا صياغة نصوص تتضمن عناصر مقدمة من الجانبين الرئيسيين المعارضين بمن فيها الآراء المعارضة، وتتضمن جميع المنظورات، أي ما إذا كان استخدام الأسلحة النووية سيتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة، وما إذا كان ذلك سينطوي على انتهاك للقانون الإنساني أم لا، وما إذا ستكون عواقب الاستخدام كارثية أم لا. حتى مسألة الجداول الزمنية أو نهج الخطوة تلو الخطوة أدت إلى التوصل إلى صيغة توفيقية تعني الاتفاق على مرحلة زمنية، مما يعني أن نزع السلاح سيتحقق عندما تتفق جميع الأطراف المعنية على ذلك.

بالنسبة لبلدي، كازاخستان، فإن عبارة إما/أو تتسبب في المزيد من الانقسامات التي شهدناها منذ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، بدلا من التفاوض مع الجميع بالوسائل الدبلوماسية. لقد دعونا أنصار المجال الإنساني إلى الوقوف على آراء الآخرين، وكذلك وضع ضغط متساوٍ على الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تفي بالتزاماتها. وبالنسبة

لكازاخستان، مرة أخرى ليس بيت القصيد هو عبارة ”إما/أو“ أو عبارة ”أنهم مختلفون معنا في الرأي“ بل بالأحرى عبارة ”نحن شعوب الأمم المتحدة“.

ومع أننا أحد أقوى المدافعين عن السبيل المفضي إلى نقطة الصفر، فإننا نتفهم موقف الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ونحن منخرطون معهم في حوار بناء. وكي أدلل على ذلك، اسمحوا لي بأن أسرد مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها الرئيس نور سلطان نزاربايف مع النظراء من البلدان الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن خلال الأسابيع والأيام الماضية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اجتمع هنا في نيويورك مع الرئيس أوباما خلال المناقشة العامة. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع مع الرئيس بوتين في أستانا. وقبل أسبوعين، التقى الرئيس شي جينبينغ، رئيس جمهورية الصين، في أستانا. وقبل يومين، أجرى مناقشة طويلة في لندن مع رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، ويفترض أن يلتقي اليوم الرئيس فرانسوا هولاند في باريس. وإنني أذكر فقط البلدان الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ولكن غني عن القول إن ثمة حوار يجري مع قادة عالميين آخرين. إن موضوع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار تصدر كل جدول أعمال لهذه الاجتماعات الثنائية، وأن ما بُذل من وقت وجهد في الإعلان يعكس نفس الالتزام هنا في نيويورك مع جميع الوفود التي تجسد الروح الحقيقية والشراكة المخلصة والمتساوية مع كل وفد.

في الختام، اسمحوا لي أن أذكر أننا نعتقد أن الإعلان العالمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، إذ أنه يتماشى مع الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، ألا وهو تعزيز السلام والأمن والتنمية، ونحن واثقون بأنه، مع مرور الزمن، سيجمع بين جميع البلدان. لذلك نسميه ”عالمي“ ليس لأنه يمكن قياسه من حيث عدد الأصوات ومدى الأغلبية، بل لأنه يكرس هدفنا المشترك. أشكر جميع مقدمي مشروع القرار الذين بلغ عددهم حتى الآن ٣٤ بلدا، ونحض الوفود الأخرى على المشاركة في تقديم وتأييد هذا الإعلان الفريد الذي يعبر عن رؤيتنا الأساسية.

السيد موغيمبا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت أوغندا الكلمة للإدلاء بتعليقات عامة على مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1، المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“. وعلينا أن نجدد التعهد الذي قُطع قبل ٧٠ عاما بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وهذا السبب الذي حمل أوغندا على المشاركة في تقديم الإعلان.

احتفلنا مؤخرا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأعلنت الجمعية العامة اليوم إذكاء الوعي بخطر الأسلحة النووية وتعبئة الجهود الدولية صوب تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن للأسلحة النووية قدرة تدميريةً تشكلً تهديدا لبقاء البشرية. وما دامت تلك الأسلحة قائمة، ستظل تشكل تهديدا للبشرية. هذا بالإضافة إلى القيمة السياسية المتصورة والمكانة المرتبطة بهذه الأسلحة، ثمة عوامل أخرى تشجع على المزيد من الانتشار وعدم الامتثال للالتزامات الدولية.

وعلاوة على ذلك، مما يبعث على القلق الشديد أنه حتى بعد انتهاء الحرب الباردة لايزال خطر الإبادة النووية جزءا من البيئة الأمنية الدولية في القرن الحادي والعشرين. ومع خطر تغير المناخ، لا نحتاج إلى المزيد من الخراب الذي تحدثه الأسلحة النووية. وبينما ركزنا في الدورات السابقة على المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإن الإعلان يزيد من الزخم نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوحد اليوم مرة أخرى من خلال الإعلان. إن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، لذلك تؤيد أوغندا الإعلان. ومن غير المنطقي حقا

أنه ينبغي لحفنة من الدول الأعضاء أن تحوز أسلحة نووية ولا ينبغي لغيرها حيازتها. وكان السبب الرئيسي الذي حمل الآخرين على الحصول على تلك الأسلحة والتعجيل بحدوث سباق تسلح. إن الفعل يؤدي إلى رد فعل ورد الفعل يؤدي إلى رد فعل مضاد.

مما لا شك فيه أن العمل على تخفيض الأسلحة النووية أو إزالتها، والوضع النهائي لعالم خال من الأسلحة النووية يتم فيه القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية أصبح وشيكا أكثر من ذي قبل. نحن في أفريقيا مهتمون بالطاقة النووية. ومن الجدير بالذكر أن جميع الأنهار الموجودة في أفريقيا لا يمكنها أن تولد إلا حوالي ٣٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهرمائية. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون في أفريقيا ما يقرب من ١,٣ بليون نسمة. لذلك نحن بحاجة إلى الطاقة النووية ما لم يثبت علميا بأن الأفارقة ليسوا بحاجة إلى الكهرباء. إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية مسؤولية مشتركة، ويجدر بهذه الهيئة أن تضطلع بدور حيوي في تحقيق هذا الهدف. ولذلك، ينبغي لنا أن نجدد التزامنا بجعل الأسلحة النووية شيئا من التاريخ والتركيز على الطاقة النووية فقط.

السيدة سارفراز (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار الذي يقدم كل سنتين A/C.1/70/L.58 بعنوان ”المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)“، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على أننا نود، وبالاتفاق مع مقدمي مشروع القرار، أن نجري تنقيحا شفويا على الفقرة الرابعة من ديباجة نص مشروع القرار. ويجري التحديث الفني في الجهود التي نبذلها لكي تتسق مع الصيغة المتفق عليها الواردة في القرارات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ويجري الأخذ بها في هذه اللجنة.

وسيصبح نص الفقرة الرابعة من الديباجة كما يلي:

”وإذ ترحب بعقد إندونيسيا المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقّعة عليها ومنغوليا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥“.

تعرب ماليزيا ويعرب مقدمو مشروع القرار عن تقديرهم الجماعي لجميع الدول الأعضاء على تقديرهم المستمر ودعمهم الثابت لنا، بما في ذلك عن طريق مساعدتنا على المضي قدما بمشروع القرار هذا.

السيد الأُمني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): تود المغرب أن تضيف اسمها إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.1/70/L.58، المعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)“.

السيد أوتو (بالاو): نود أن نقدم التعليل التالي لتصويتنا على مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1. ستصوت بالاو لصالح مشروع القرار المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“ بصفتها أحد مقدميه.

إن بالاو هي إحدى البلدان التي لا تملك جيشا. وبالاو لا تصنع الأسلحة ولا تستوردها. ولذلك، فمن الممكن أن ننجح في قيادة مجتمع سلمي في ظل سيادة القانون دون الحاجة إلى الأسلحة. وبالاو ملتزمة التزاما قويا بجعل العالم مجتمعا خاليا من الأسلحة النووية، وعلى الأخص في منطقة المحيط الهادئ.

ويؤدي مشروع القرار هذا والإعلان الصادر عنه إلى تحقيق خطوات عملية نحو الطلب الأخلاقي لنزع السلاح النووي العاجل، من أجل منع المعاناة غير المبررة والعواقب الإنسانية للأسلحة النووية على شعوبنا وعلى الأجيال المقبلة. إن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب القيادة والإجراءات الجريئة من الجميع. ونحن نفهم أن هذه عملية صعبة وتتطلب جدولا زمنيا شاملا. ومن المحتم أيضا أن

المواقف التقليدية والتقوقع توجد نقاط التقاء لتمكينهم من العمل معا بتوافق الآراء. وكجزء من تحقيق ذلك التوافق في الآراء، فإنه يمكن اتخاذ مشروع القرار بوصفه مؤشرا للمضي إلى الأمام.

وأخيرا، وإذ ننتقل إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة، التي اعتمدناها في أيلول/سبتمبر (انظر القرار ١/٧٠)، فإننا سنحتاج إلى جميع الموارد التي يمكننا جمعها من أجل تعزيز وسائل التنفيذ لإدخال تغيير حقيقي في العالم. ولذلك نتفق مع الدعوة إلى ضرورة استثمار الموارد في تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وإخراج ملايين الناس من الفقر. وأشيد بوفود كازاخستان والشركاء الآخرين على إعداد مشروع القرار هذا وعلى قيادتهم في هذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت ممثلة فرنسا الكلمة للمرة الثانية. وأود أن أطلب منها أن تكون مقتضبة.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): سأتكلم بإيجاز شديد. لقد طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، وبغية توضيح نقطتين.

أولا، لقد تم الإدلاء بتعليل للتصويت، باسم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، حصرا فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1. وعلاوة على ذلك، سأتلو – باللغة الإنكليزية، وذلك من أجل منع أي سوء فهم – الفقرة المكرسة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، من تعليل التصويت الذي أدليت به في وقت سابق باسم الأعضاء الخمسة الدائمين.

(تكلمت بالإنكليزية)

”سنبقى منفتحين على قنوات المناقشة الأخرى، دون استبعاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بشكل مناسب، شريطة أن تفضي إلى حوار بناء. ولا يمكن ضمان تحقيق نتائج بنّاءة إلا من خلال نهج قائم على توافق الآراء. وبغية التأكد من أن هذا النهج هم نهج شامل للجميع حقا ويقوم على أساس السياق الأمني بشكل كامل، يجب على الدول أن تتفق مقدما على المعالم الرئيسية للعملية المقبلة.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في البيانات العامة.

أعطى الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها قبل البت في مشاريع القرارات المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية ١ .

السيد غالهوفر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لتعليل تصويت النمسا على مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1. ومن المؤسف أنه ليس من الممكن اعتماد إعلان عالمي قوي وحقيقي بشأن نزع السلاح النووي، وإن لم يكن ذلك مفاجئا بالنظر إلى الآراء المتباينة الواضحة القائمة حيال العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح النووي. ونحن نقدر تقديراً عالياً، على الرغم من ذلك، أن سعي كازاخستان للتغلب على هذه الخلافات من خلال جهود مكثفة للتشاور مع جميع الوفود، قد أدى إلى مشروع القرار المعروض علينا.

وقد أثمرت هذه الجهود، وأعد وفد كازاخستان مشروع القرار والإعلان الذي يحتوي على الكثير من العناصر الجيدة والدعوات القوية للعمل. ونحن نشاطر كازاخستان التزامها القوي والثابت بنزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وبالتالي قررنا تأييد مشروع القرار.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) :يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعليل موقفه قبل التصويت فيما يتعلق بمشروع القرار

A/C.1/70/L.41/Rev.1، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“

سيصوت وفدي ضد مشروع القرار A/C.1/70/L.41/Rev.1 مرة أخرى هذا العام لأن الفقرة ١٤ فشلت في تحقيق الإنصاف والتوازن بالتركيز على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها لتقوم بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية المحادثات السداسية الأطراف. وفي ضوء البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية في عام ٢٠٠٥، فإن لكل طرف حصة متساوية من التعهدات والالتزامات، وقد اتفقت الأطراف الستة جميعها على اتخاذ خطوات منسقة بشأن مبدأ كلمة مقابل كلمة وعمل مقابل عمل.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص هنا لالتزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بأن تحترم كل منهما سيادة الأخرى والعيش معا بسلام. بيد أن الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتواصل تهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية. إن التهديدات النووية الذي تشكلها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست تهديدات مجردة بأي حال من الأحوال وإنما هي فعلية، ولا تترك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار سوى مواصلة تعزيز قوتها للردع النووي. إن الواقع الخطير في شبه الجزيرة الكورية يظهر من هي الجهة المسؤولة عن الانتكاسة في عملية نزع السلاح النووي.

ومع ذلك، ينبغي ألا يتم تفسير التصويت السلبي لوفد بلدي على مشروع القرار هذا باعتباره يلقي ظلالا من الشك على استعدادنا للعمل مع الآخرين من أجل تحقيق نزع السلاح النووي العالمي. وكما كرر وفد بلدي موقفه من قبل، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يشكل الأولوية القصوى.

السيد عمار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/70/L.25، المعنون ”معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“، وتماشيا مع موقفنا الثابت والواضح بشأن هذه المسألة، سيصوت وفدي ضد مشروع القرار هذا العام. لقد صوتنا ضد قرار مماثل في عام ٢٠١٢ الذي اقترح إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ما زالت باكستان تعتقد أن تغيير المنتدى أو شكله لن يذلل العراقيل الأساسية المتعلقة بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. لذلك فإن إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كانت خطوة غير موفقة. إذ أن فريق الخبراء الحكوميين هو ببساطة تكرار لعمل مؤتمر نزع السلاح في شكل هيئة غير شمولية ولا تقدم أية قيمة مضافة إلى هذه المسألة.

لا يمكن لباكستان أن تؤيد ولن تؤيد أية إجراءات تقوض دور مؤتمر نزع السلاح من خلال عمليات غير عالمية تبعث على الفرقة ولا تتم بتوافق الآراء. إن فريق الخبراء الحكوميين لم يعمل في إطار ولاية مؤتمر نزع السلاح. وليس بوسع أعضاء فريق الخبراء الحكوميين أن يعطوا لأنفسهم لا بشكل فردي أو جماعي، الحق في الكيفية التي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينظر بها في مسألة المواد الانشطارية. وهذه التدابير تتعارض مع الموقف الدولي الذي اتخذ بتوافق الآراء ومفاده أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح.

كان يمكن لمناقشة الولاية المسندة إلى فريق الخبراء الحكوميين أن تُنجز بسهولة في مؤتمر نزع السلاح. وقد تجلت هذه الحقيقة بوضوح خلال المناقشات غير الرسمية التي دارت في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار الجدول الزمني للأنشطة في حزيران/يونيه من العام الماضي. لقد اتسمت هذه المناقشات غير الرسمية بالموضوعية، وانعقدت في هيئة تمثيلية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وبذلك أصبحت ذات أهمية ومشروعية أكبر. لذلك ليس بوسع باكستان قبول أية استنتاجات أو توصيات صادرة عن فريق الخبراء الحكوميين، بما في ذلك التوكيد بأن التقرير يمكن أن يشكل أساسا لمواصلة مؤتمر نزع السلاح النظر في مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن تجربة فريق الخبراء الحكوميين لم تسفر عن أي توصية بتوافق الآراء بأي مضمون. وخلافا لما يقوله أنصار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لا تزال توجد اختلافات جوهرية بشأن القضايا الحيوية في المعاهدة المقترحة، من قبيل التعاريف والنطاق والمخزونات والتحقق وبدء نفاذها. ولإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح، لا بد من مراعاة ومعالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول. ولم يتم بتاتا الاتفاق على معاهدة، ولن يتم ذلك من جانب الدول المتفاوضة ما لم تتم تلبية الشواغل الأمنية المشروعة. إن التعاون النووي التمييزي التي تنتهجه بعض الدول الكبرى قد أدى إلى تفاقم جوانب انعدام الأمن وزاد من حدة التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية في جنوب آسيا.

لهذه الأسباب، اضطُرت باكستان إلى اتخاذ موقف واضح بشأن أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يمكن أن يتوقع من أي بلد التفريط بمصالحه الأمنية الأساسية من أجل صك يقدم بالمجان لجميع البلدان المعنية الأخرى.

السيد بريماستو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة تعليلا لتصويت إندونيسيا على مشروع القرار A/C.1/70/L.25، المعنون ”معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“ تؤيد إندونيسيا كل الجهود والمبادرات الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

غير أن إندونيسيا في سياق مؤتمر نزع السلاح، حثت وستظل تحث المؤتمر على إقرار وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل، مع إيلاء اهتمام خاص للإسراع ببدء المفاوضات على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها، واختبار وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وكذلك تنظم تدمير تلك الأسلحة.

استنادا إلى النقاط الآنفة الذكر، ستصوت إندونيسيا لصالح مشروع القرار A/C.1/70/L.25.

السيدة راموس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): سيصوت وفد كوبا لصالح مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1 المعنون، ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية“، وهذه مبادرة جديدة قدمها في هذه الجلسة ممثل كازاخستان.

وفي رأي كوبا هذا اقتراح ابتكاري وجاء في أوانه ومن شأنه أن يسهم في الجهود التي تبذلها الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي لتحقيق الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء عليها في أقصر إطار زمني ممكن. وكما جاء في النص، فإن أي استخدام للأسلحة النووية، بالإضافة إلى ما يرتبه

من عواقب كارثية على البشرية، سيتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، وسيشكل انتهاكا للقانون الدولي وجريمة من جرائم الحرب. ويقترح مشروع القرار مختلف الإجراءات العملية التي نعتقد أنها قادرة على أن تقربنا أكثر إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

إن الإعلان العالمي الذي سيعتمد رسميا، كما نأمل ذلك، لا يعكس بالكامل موقف كوبا. وفي رأينا، أن قيودا وأوجه قصور مختلفة تكتنف النص. وعلى الرغم من ذلك، نعتقد أن التوازن الإجمالي لمشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1 إيجابي، وسوف يؤيده الوفد الكوبي.

السيد مكونفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا في كلمتي. لقد طلبت الكلمة تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1، المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“. وأتكلم بالنيابة عن البرتغال، وبلغاريا، ورومانيا، واليونان، وفنلندا، وبلدي، أستراليا.

نؤيد الجهد العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونثني أيضا على تأييد مشروع القرار بقوة للدور الحاسم الذي تضطلع به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومع ذلك، هناك إشارات مثيرة للجدل في الإعلان ذاته لا يمكننا قبولها، لا سيما الفقرة ٤ والاستنتاجات التي خلصت إليها فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي. ولهذا السبب سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات الواردة في إطار المجموعة ١، ”الأسلحة النووية“، كما ورد في الورقة غير الرسمية رقم ٤.

سنبت أولا في مشروع القرار A/C.1/70/L.4/Rev.1، المعنون ”مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ ولجنته التحضيرية“.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية) : عرض ممثل الجزائر مشروع القرار A/C.1/70/L.4/Rev.1. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.4/Rev.1. وبالإضافة إلى ذلك، يُدلى بالبيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار A/C.1/70/L.4/Rev.1، تحيط الجمعية العامة علما بالقرار الذي اتخذته الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في أعقاب المشاورات المناسبة، بأن تُعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧ ؛ وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة اللازمة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ ولجنته التحضيرية، وأن يوفر لهما ما قد يلزم من خدمات.

وينبغي أن تغطى جميع التكاليف المتصلة بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولجنته التحضيرية وفقا للترتيبات التي وضعتها الأطراف في المعاهدة. وبناء على ذلك، فإن الطلب إلى الأمين العام بتقديم المساعدة اللازمة للمؤتمر وما قد يلزم من خدمات لن يرتب أي آثار مالية في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وفقا للممارسة المتبعة، ستعد الأمانة العامة تقديرات تكاليف المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ولجنته التحضيرية لكي توافق عليها الدول الأطراف. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأنشطة المتصلة بالاتفاقيات أو المعاهدات الدولية بموجب

الصكوك القانونية لها ستمولها الدول الأطراف. وستضطلع الأمانة العامة بهذه الأنشطة بعد تلقي الأموال الكافية سلفا.

ووفقا لذلك، لن يؤدي اعتماد مشروع القرار A/C.1/70/L.4/Rev.1 إلى نشوء أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦- ٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون :

أفغانستان، وألبانيا، والجزائر، وأندورا، وأنغولا، وأنتيغوا وبربودا، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وجزر البهاما، والبحرين، وبنغلاديش، وبربادوس، وبيلاروس، وبلجيكا، وبليز، وبنن، وبوتان، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والبوسنة والهرسك، وبوتسوانا، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وكابو فيردي، وكمبوديا، والكاميرون، وكندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وجزر القمر، والكونغو، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، وكوبا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وجيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإريتريا، وإستونيا، وإثيوبيا، وفيجي، وفنلندا، وفرنسا، وغابون، وجورجيا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وغيانا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وأيسلندا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والعراق، وأيرلندا، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكازاخستان، وكينيا، وكيريباس، والكويت، وقيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولاتفيا، ولبنان، وليسوتو، وليبريا، وليبيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، ولكسمبرغ، ومدغشقر، وملاوي، وماليزيا، وملديف، ومالي، ومالطة، وجزر مارشال، وموريتانيا، وموريشيوس، والمكسيك، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وموناكو، ومنغوليا، والجبل الأسود، والمغرب، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، وهولندا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، والنرويج، وعمان، وبالاو، وبنما، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، ورواندا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وساموا، وسان مارينو، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وصربيا، وسيراليون، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسودان، وسورينام، وسوازيلند، والسويد، وسويسرا، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وتايلند، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وتوغو، وتونغا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي، وأوزبكستان، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، واليمن، وزامبيا، وزمبابوي.

المعارضون :

لا أحد

الممتنعون:

الهند، وإسرائيل، وباكستان.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.4/Rev.1 بأغلبية ١٧٥ صوتاً مقابل لا أحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت بمشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1 المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل المكسيك مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1 في الجلسة التاسعة للجنة، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.13/Rev.1 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٥ و ٧ و ٨ من مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1 تعيد الجمعية العامة تأكيد الضرورة الملحة لإحراز تقدم جوهري في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وتحقيقا لهذه الغاية، تقرر دعوة فريق عامل مفتوح باب العضوية إلى الاجتماع لكي يتناول بشكل موضوعي التدابير القانونية والأحكام والقواعد القانونية العملية والفعالة التي يتعين الاتفاق عليها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه؛ وتقرر أن يتناول أيضا الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشكل موضوعي وضع توصيات بشأن تدابير أخرى من شأنها أن تسهم في المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، منها على سبيل المثال لا الحصر: تدابير للحد من الأخطار الناجمة عن وقوع تفجيرات عرضية أو خاطئة أو غير مأذون بها أو مقصودة للأسلحة النووية؛ وتدابير إضافية لزيادة الوعي والفهم بشأن تشعّب وترابط العواقب الإنسانية الواسعة النطاق التي قد تترتب على أي تفجير للأسلحة النووية.

وتقرر الجمعية العامة كذلك أن يجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية في جنيف، في عام ٢٠١٦، باعتباره هيئة فرعية للجمعية العامة وفي إطار نظامها الداخلي، لمدة تصل إلى ١٥ يوم عمل، في حدود الأطر الزمنية المتاحة، بمشاركة ومساهمة ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني، وفقاً للممارسة المتبعة، وأن يعقد دورته التنظيمية في أقرب وقت ممكن؛ وتقرر أن يقدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية تقريرا عن أعماله الموضوعية وتوصياته المتفق عليها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، التي ستقوم الجمعية فيها بتقييم التقدم المحرز مع الأخذ في الحسبان ما يستجد من تطورات في سائر المحافل ذات الصلة؛ كما تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في حدود الموارد المتاحة، ما يلزم من دعم لعقد اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية وأن يحيل تقرير الفريق العامل إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح وإلى المؤتمر الدولي المتوخى عقده والمشار إليه في الفقرة ٦ من القرار ٣٢/٦٨؛

وعملا بالطلبات الواردة في الفقرات ٢ و ٣ و ٥ و ٨، سيعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية ما مجموعه ٣٠ اجتماعا عام ٢٠١٦ في جنيف لمدة تصل إلى ١٥ يوم عمل، (اجتماع واحد في الصباح وآخر بعد الظهر)، مع توفير خدمات الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية الست. وتتيح مستحقات مؤتمر نزع السلاح المجال لعقد ١٩٠ اجتماعا مع خدمات الترجمة الشفوية. ولا يمكن أن تنشأ الاحتياجات الإضافية لخدمات الاجتماعات على أساس أن الـ ٣٠ اجتماعا السالفة الذكر ستغطى من مستحقات مؤتمر نزع السلاح، وأن الاجتماعات لن تعقد بالتوازي مع اجتماعات مؤتمر نزع السلاح. وسيُبت في مواعيد الاجتماعات بالتشاور مع إدارة المؤتمرات في جنيف. وفيما يخص الدورة التنظيمية المشار إليها في الفقرة ٥، فإن ذلك لن يتطلب أية خدمات ترجمة شفوية،

كما يؤكد فرع أسلحة الدمار الشامل في مكتب شؤون نزع السلاح، وبالتالي لن تترتب عليه احتياجات إضافية من خدمات الاجتماعات.

ومن شأن الطلب المتعلق بالوثائق الوارد في الفقرتين ٧ و ٨ أن ينطوي على ثلاث وثائق أثناء الدورة يبلغ مجموع كلماتها ٢٥٠ ١٣ كلمة بجميع اللغات الست، ووثيقة واحدة بعد انتهاء الدورة، مجموع كلماتها ٥٠٠ ٨ كلمة، بجميع اللغات الست في عام ٢٠١٦. وتتيح مستحقات مؤتمر نزع السلاح المجال لـ ٣٠ تقريرا كل سنتين عن جلساته العامة غير الرسمية والجلسات غير الرسمية الأخرى. ولن تنشأ احتياجات إضافية لخدمات الوثائق على أساس أن الوثائق الأربع ستغطى من مستحقات مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق باستخدام عبارة ”في حدود الموارد المتاحة“ الواردة في الفقرة ٨، يوجه انتباه اللجنة إلى أحكام الجزء السادس من القرار ٢٤٨/٤٥ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والقرارات اللاحقة وآخرها القرار ٢٤٦/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية المعهود إليها بالمسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية؛ كماأكدت من جديد أيضا على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

وبناء على هذا، لن يؤدي اعتماد مشروع القرار A/C.1/70/L.25 إلى نشوء أي آثار مترتبة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم تتوفر الموارد المخصصة لمؤتمر نزع السلاح، ستقوم الأمانة بتقييم الحالة وتقديم المشورة للدول الأعضاء حسب الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلِبَ إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، وبوروندي، والرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا ”الشعبية الديمقراطية“، ”جمهورية“ الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، جورجيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، توفالو،

أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

الصين، الجمهورية التشيكية، إستونيا، فرنسا، هنغاريا، إسرائيل، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أرمينيا، أستراليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، الهند، إيطاليا، اليابان، لكسمبرغ، مولدوفا، موناكو، المغرب، هولندا، النرويج، باكستان، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، الجمهورية العربية السورية، تركيا، أوزبكستان.

اعتُمِد مشروع القرار A/C.1/70/L.13/Rev.1 بأغلبية ١٣٥ صوتاً مقابل ١٢صوتاً، مع امتناع ٣٣ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.25، المعنون ”معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل كندا مشروع القرار A/C.1/70/L.25 في الجلسة العاشرة للجنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/70/L.25. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وبموجب الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.1/70/L.25، تهيب الجمعية العامة بالأمين العام، استنادا إلى التقرير المتضمن في الوثيقة A/68/154 و Add.1، أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين وأن يوافي الجمعية العامة بتقرير عن هذا الموضوع في دورتها الحادية والسبعين؛

ومن شأن الطلب المتعلق بالوثائق الوارد في الفقرة ٣ أن ينطوي على وثيقة واحدة قبل انعقاد الدورة، يبلغ مجموع كلماتها ٨ ٥٠٠ كلمة بجميع اللغات الست في عام ٢٠١٦. وتتيح مستحقات مؤتمر نزع السلاح المجال لإعداد ٣٠ تقريرا كل سنتين بشأن جلساته العامة غير الرسمية والجلسات غير الرسمية الأخرى. ولن تنشأ احتياجات إضافية لخدمات الوثائق على أساس أن الوثيقة ستغطى من مستحقات مؤتمر نزع السلاح.

وبناء على هذا، لن يؤدي اعتماد مشروع القرار A/C.1/70/L.25 إلى نشوء أي آثار مترتبة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم تتوفر الموارد المخصصة لمؤتمر نزع السلاح، ستقوم الأمانة بتقييم الحالة وتقديم المشورة للدول الأعضاء حسب الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلِبَ إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان،

جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

باكستان

الممتنعون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، إيران (جمهورية – الإسلامية)، إسرائيل، الجمهورية العربية السورية

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.25 بأغلبية ١٧٥ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/70/L.35 المعنون ”المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل نيوزيلندا مشروع القرار A/C.1/70/L.35 في الجلسة الحادية عشرة للجنة، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.35 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

فرنسا، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

إسرائيل

اعتمد مشروع القرار A/C.1/70/L.35 بأغلبية ١٧٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/70/L.41/Rev.1 المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل جنوب أفريقيا مشروع القرار A/C.1/70/L.41/Rev.1 في الجلسة التاسعة للجنة، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.41/Rev.1 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل. طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ١٣ من المنطوق. سأطرح هذه الفقرة للتصويت أولاً.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إسرائيل، باكستان، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

بوتان، فرنسا، هنغاريا، بالاو، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، زمبابوي

تم الإبقاء على الفقرة ١٣ من المنطوق بأغلبية ١٦٣ صوتا مقابل ٥ أصوات، وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/70/L.41/Rev.1 في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،

مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فرنسا، الهند، إسرائيل، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، هولندا، النرويج، باكستان، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، تركيا

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.41/Rev.1 في مجموعه بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1 المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل كازاخستان مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1 في الجلسة الثانية عشرة للجنة، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.52/Rev.1 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت فيجي، وموريتانيا، وأوروغواي من مقدمي مشروع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البيان الشفوي التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وبموجب الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1، تطلب تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية؛.

ومن المتوقع أن يشكل الطلب الوارد في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار إضافةً إلى أعباء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فيما يتصل بالوثائق، تتمثل في إصدار وثيقة واحدة بحجم ٥٠٠ ٨ كلمة بجميع اللغات الست. وذلك

ما ستنشأ عنه احتياجات إضافية قدرها ٩٠٠ ٥٠ دولار لأجل خدمات الوثائق في عام ٢٠١٨.

وبناء عليه، وفي حالة اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1، ستنشأ احتياجات إضافية من الموارد قدرها ٩٠٠ ٥٠ دولار للعام ٢٠١٨ في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، وسيتم إدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي،

المعارضون:

بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، بولندا، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أستراليا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الصين، كرواتيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فنلندا، جورجيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، اليابان، ليختنشتاين، الجبل الأسود، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تركيا، أوكرانيا،

اعتُمِد مشروع القرار A/C.1/70/L.52/Rev.1 بأغلبية ١٣١ صوتاً مقابل ٢٢ صوتاً، وامتناع ٢٨ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/70/L.58، المعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل ماليزيا مشروع القرار A/C.1/70/L.58 بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأطراف في المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، في جلسة اللجنة الحادية والعشرين، المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وتم للتو تنقيحه شفويا.

ونتيجة لذلك التنقيح الشفوي، سيصبح نص الفقرة الرابعة من الديباجة كما يلي:

”وإذ ترحب بعقد إندونيسيا المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقّعة عليها ومنغوليا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥“.

وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/70/L.58 و A/C.1/70/CRP.4/Rev.6. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت جامايكا والمغرب إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/70/L.58 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/70/L.58، بصيغته المنقحة شفويا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.